محمّد غانم الرّميحي

# الجذور الاجتماعيّة للديمقراطيّة في مجتمعات الخليج العربي المعاصرة

دار الجديد

محمّد غانم الرّميحي

# الجذور الاجتماعيّة للديمقراطيّة في مجتمعات الخليج العربي المعاصرة

دَار الجَديد

الطبعة الأولى، ١٩٧٧.

تنفيذ وتوزيع شركة دار الجديد ش. م. م. □ صندوق بريد: ١١/٥٢٢٢ بيروت ـ لبنان □ نضد النصوص: سناء سلامي وجميلة هزيمة □ أنشأها كتاباً: علي حمدان □ ضبطها على أصولها: محمود عساف □ ألّف الغلاف: طلال حاطوم.

# مقدمة الطبعة الرابعة

كتبت هذه الدراسة في خريف ١٩٧٦ ونشرت بعد ذلك، وهي دراسة مقارنة حول الديمقراطية في مجتمعات الخليج العربي، مع تركيز خاص على التجربة الكويتية حتى صيف ١٩٧٦، بعد الحل الأول لمجلس الأمة الكويتي. ولقد طُبعت هذه الدراسة أكثر من مرة وهذه هي الطبعة الرابعة والتي تصدر في سلسلة متكاملة لأعمال المؤلف. وبعد قراءة النص من جديد لم أجد نفسي محبذاً لأية إضافات ــ ما عدا بعض التصحيحات المطبعية، وذلك لأنني لم أرغب في تغيير نص أصبح «كلاسيكياً» بل وتاريخياً، فقد رجع إليه العديد من الكتاب والمؤلفين وأصحاب الدراسات العليا واقتطفوا منه الكثير أو القليل بأكثر من لغة، لذلك أبقيت النص الأصلي كما هو، وهو يحمل رسالة واضحة حول أهمية الديمقراطية بمعناها الحديث لتطور هذه المجتمعات العربية في الخليج تطوراً سلمياً وبأقل ما يمكن من العقبات.

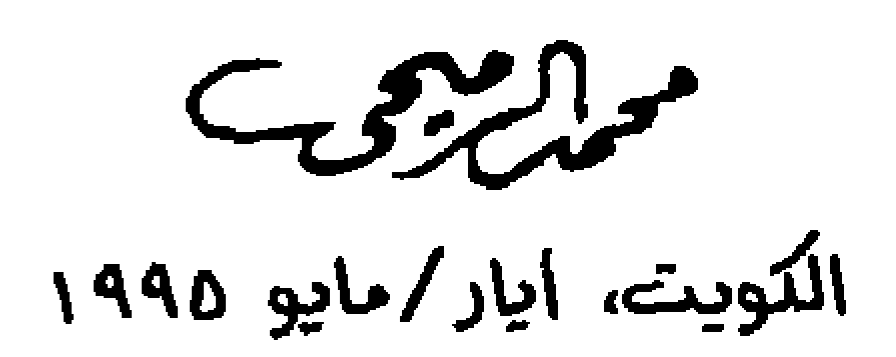
ولقد جرت مياه كثيرة في بحر الخليج السياسي منذ النشر الأول لهذه الدراسة، إلا أن جوهر رسالتها ما زال يحتمل الصواب أكثر مما يحتمل الخطأ. فلقد تحققت دراسات عديدة عن الديمقراطية في الوطن العربي

كـكل، أو في بلدان الخليج على وجه الخصوص، من مؤلفين ومجتهدين آخرين، بعضها كان يرى أن هناك استثناءات من قوانين التطور يمكن أن نختص بها، وهي أن نتطور أو نتقدم عن الغرب دون «ديمقراطية». ولقد أثبتت الأيام والتجارب خلو تلك المناقشة من قوة الاقتناع، فنحن كعرب غير مستثنين من قوانين التطور وبالتالي غير مستثنين من أهمية تطبيق الديمقراطية كطريق موصل إلى الإصلاح السياسي والاقتصادي. هناك بالطبع أخطاء في الممارسة وإن التفت إليها المراقب سيجدها عديدة وقد آلمه أنها تحبط من همة المتحمسين، ولكنها، في نهاية المطاف، جزء لا يتجزأ من عملية الصيرورة الديمقراطية، فالديمقراطية مثل أي نظام سياسي آخر تحمل أخطاءها، الفرق أنها بآلياتها المعروفة يمكن أن تصحح تلك الأخطاء في حين تعجز الأنظمة الأخرى عن التصحيح... على الأقل في الوقت المناسب.

قد لا تتحقق ديمقراطية مثالية، وقد يتحقق الكثير من أهدافها إن وجدت، ولكن ستظل الديمقراطية في حدها الأدنى مطلوبة حتى من أجل استخدامها وسيلة لتحقيق السلم الاجتماعي وإحلال الحوار بديلاً عن الصراع السلبي، فالديمقراطية بشكل متدرج وغير مرئي تنتج المدافعين عنها.

وقد لا تتحقق أشكال متطابقة للديمقراطية، ففي مؤتمر الأمم المتحدة حول حقوق الإنسان في فيينا

عام ١٩٩٣ كانت هناك مطالبة بشرعة حقوق الإنسان (إقليمية) بمعنى الاعتراف بتفاوت الثقافات الإنسانية تجاه بعض المصطلحات التي كادت تصبح دولية، والديمقراطية من تلك المصطلحات. فليس هناك، حتى في الغرب المتقدم، شكل واحد من الديمقراطية، هناك أشكال متعددة ولكن هناك جوهراً واحداً وهو قصور الفرد أو الجماعة عن امتلاك الحقيقة الاجتماعية أو الاقتصادية المطلقة، إنما الحقيقة يمكن الوصول إليها بالحوار. الديمقراطية هي بديل متحضر عن الصراع السلبي في المجتمعات النامية، وهي بديل أفضل من الحروب الأهلية والانقلابات العسكرية بل والثورات الاجتماعية، كما ظهر في الآونة الأخيرة بعد فشل الاتحاد السوفييتي، والشجعان هم فقط الذين يتخذون قرار ممارستها وتقبل نتائجها وانسجامها مع الزمن لأن كل البدائل الأخرى هي بدائل قصيرة الأجل. لذلك فإن القراءة الجديدة لنص قديم ـ كما نعرضه إلى القارئ اليوم ـ تذكر فقط بأن الأفكار الإنسانية الأساسية هي ذات الأفكار وما علينا إلا أن نتدبرها. وأسوأ أشكال الممارسة أن يمارس السياسي عمله دون أن يتزود بدروس التاريخ.



الكويت، أيار/مايو ١٩٩٥

«إن لم تطالب بحقك فكل شيء يُعطى لك هو هدية، يمكن أن تُسترجع».

*

«الفكر العربي في أزمة، ومن أزمة الفكر العربي تشعبت أزمات الأمة العربية جميعاً... إذا لم نع هذه الحقيقة فعبثاً نبحث عن حلول لمشكلاتنا المتصاعدة... سواء على صعيد قضايانا المحلية، أو على صعيد قضايا أمتنا».

عبد العزيز حسين

**الطليعة** الكويتية، العدد ٢١١، ٢٧ كانون الثاني/ يناير ١٩٦٨.

---

وهذه مساهمة بسيطة ومتواضعة للبحث عن حلول على صعيد قضايانا المحلية.

م. ر

# مقدمة

السؤال المثار وبشدة في فترة التحول التاريخي التي تمر بها مجتمعات الخليج اليوم، هو: «ما شكل نظام الحكم الذي يمكن أن يتيح أكبر هامش من تحقيق الرفاهية والتقدم لمجتمعات هذا الخليج[1] من خلال تدفق الثروة النفطية الهائلة ـ مقارنة بعدد السكان والرقعة المكانية التي تشغلها هذه المجتمعات في الوطن العربي وفي العالم ـ مع الحفاظ في نفس الوقت على أكبر قدر من الاستمرارية للأطر العامة لأنظمة الحكم السياسية التي تواجدت تاريخياً في هذا الجزء من العالم؟

هذا هو السؤال الصعب الذي يمكن، في الإجابة عنه، تحديد معالم المشكلة السياسية/الاجتماعية في الخليج.

ففي فترة التحول التي تمرُّ بها مجتمعات الخليج، من القبيلة إلى الدولة، والتي أحدثتها في هذه المجتمعات طبيعة الإنتاج المتزايد من النفط، واستخدام مردوده المالي ووفرته في تقديم خدمات أساسية للمجتمع منها الصحية والتعليمية... إلخ، حُوِّلَ المجتمع التقليدي، مجتمع ما قبل النفط إلى مجتمع جديد. فالمجتمع التقليدي السابق كان يعتمد على نشاط اقتصادي بدائي لا يكاد يخرج منه بفائض إلا لشريحة اجتماعية صغيرة، وتنحصر فيه وظيفة البناء الاجتماعي على تحقيق الاستمرارية الاقتصادية الاجتماعية، فتقوم شبكة من العلاقات الاجتماعية في داخله لخدمة هذا الغرض، فلا تظهر التمايزات الاجتماعية الاقتصادية إلا بشكل محدود، ويرتبط فيه الناس رأسياً وأفقياً من أجل هدف هو الاستمرار المعيشي، ويُشكل الضبط الاجتماعي فيه العادات والتقاليد والأعراف؛ فالمجتمع بسيط، متكاتف الى حد ما، وتتشكل طبقاته

الاجتماعية من غواصين ورعاة، ينتجون الثروة المحدودة في ذلك المجتمع، وتجار مقايضين، (وسطاء)، يحققون الازدهار التجاري المحدود. وكان شكل السلطة في هذا المجتمع يعتمد على التشكيل العشائري والقبلي. فسلطة العشيرة والقبيلة ترتكز على التقاليد ونفوذ «الجماعة» التي تُحَدِّدها طبيعة الإنتاج الريفي أو البدوي أو البحري، والتي تظهر في علاقات القرابة وقوة الزعيم. تلك المجتمعات التقليدية تحوّلت، بفضل الإنتاج الاقتصادي الجديد، إلى مجتمعات جديدة، (لها أيضاً سمات مشتركة في البناء والوظيفة)، وأفرزت طبقات جديدة لم تكن معروفة من قبل، (العمال، الطبقة المتوسطة من الموظفين وصغار التجار، الطبقة التجارية الوسيطة والكبيرة)، كما أصبحت لهذا المجتمع بإفرازاته الجديدة شبكة من العلاقات الاجتماعية التي تتناسب مع طبيعة الإنتاج الاقتصادي الجديد[٢]. فكان لا بد من تغيّر البناء السياسي الذي اعتمد على قوة النفوذ في السابق الى نفوذ القوة في الوقت الحالي. وإلى ظهور الدولة، أي ظهور القوة المنظمة بدلاً من القوة التقليدية، (غير المنظمة)، ويعتمد الضبط الاجتماعي هنا على القانون والإدراك الحقوقي المُنَظّم بدلاً من العرف والتقليد.

لقد تشكلت مجتمعات الخليج قبل اكتشاف النفط من تجمعات سكانية هي قبلية في الأساس، وقد حدد نوع حياة الصحراء والبحر طبيعة الإنتاج الاجتماعي، فالتنقل والترحال سعياً وراء مصادر المياه والرعي والتنقل حول الشواطىء المفتوحة بحثاً عن الصيد البحري للاكتفاء الذاتي أو المقايضة، كل هذا أفرز نُظُماً سياسية تتناسب مع أنماط الإنتاج هذه، فقامت العلاقات السياسية على أُسس ومفاهيم قبلية وأسرية، وكان للصدفة التاريخية، وهذا عامل جديد، أن تجمّدت هذه العلاقات السياسية لفترة ليست قصيرة من الزمن على امتداد الخليج ـ نتيجة لتدخل قوى سياسية أجنبية، وبخاصة في المئة سنة الأخيرة ـ فـ «غُلِّب»

العمل السياسي دون أن يساير التغيّر الحادث داخلياً في هذه المجتمعات، أو يتطور مع تطور المجتمعات العربية المجاورة أو حتى دون أن تترك له فرصة للتأثر بالتطور الحاصل هناك. مرحلة التجميد السياسي هذه التي كانت نتيجة لتدخل عنصر خارجي أثرت حتى في مرونة النظام السياسي التقليدي في الخليج، فحولت الشيخ من قائد تقليدي لذلك المجتمع إلى حاكم وإذا اقتضى الأمر مدعوم من سلطة خارجية. هذا التجميد أيضاً أثر تأثيراً ضاراً في عملية التحول من القبيلة إلى الدولة، فجاءت الدولة الحالية نتيجة ولادة قيصريّة غير طبيعية وتحول بعدها الشيخ إلى «أمير» والمشيخة إلى «إمارة».

ولأن النظام السياسي ومرونته تقاس بمقدرته على التجاوب مع متطلبات المجتمع، وتلبية الحاجات المتغيرة له، فضلا عن أنه في حد ذاته يشكل عاملاً أساسياً من عوامل تغير المجتمع أي بمعنى آخر أن هناك تفاعلاً جدلياً بين النظام السياسي والمجتمع. وتحدد هذا التفاعل قوى الإنتاج الاجتماعي بالأساس وكذلك نشاط الناس ودرجة وعيهم وتنظيمهم. ولأنه كذلك، فإنه من خلال التركيبة الاجتماعية الاقتصادية التقليدية لمجتمعات الخليج يمكن لنا أن نحدد ثلاثة مستويات رئيسية لعوامل الحكم والسلطة التقليدية في هذه المجتمعات في مرحلة ما قبل النفط، (إذا تجاوزنا اللحظة موضوع التجميد)، ويمكن تلخيص هذه العوامل في:

١) شكل الحكم.

٢) مفهوم السلطة والشرعية.

٣) مفهوم وشكل المعارضة.

هذه المستويات الثلاثة قد تتداخل في كل مجتمعات الخليج كعناصر مشتركة، وقد ينفرد عنصر منها بوضوح في مجتمع خليجي

واحد، إلا أنه من المعطيات التاريخية يمكن لنا أن نزعم بأنها متواجدة بشكل أو بآخر على درجات مختلفة في مجتمعات الخليج. وهي في إطارها العام سلطة تنظيمية قبلية يقوم «الشيخ» فيها برعاية أمور القبيلة أو القبائل، (المجتمع)، وتقديم حلول للمشكلات الآنية والطارئة كقائدٍ لتلك القبيلة والأسر والأفراد الملتحقين بها.

## شكل الحكم

ربما نجد تجسيماً لشكل الحكم السابق للتطور الحديث في إمارات الخليج في الستينات والسبعينات فيما ذكره أحد رواد التحديث في الكويت، إذ قال آنذاك واصفاً النظام السياسي التقليدي في الكويت(٣):

> «منذ تاسست الكويت إلى يومنا هذا، واحكامها جارية على غير دستور شرعي او قانوني تطبق عليه الأحكام بلا مخالفة له، كما هو الحال في البلاد المتمدنة، ولئن التمسنا العذر للمتقدمين لقربهم من البداوة، فلا عذر للمتاخرين. مرجع الأحكام في الكويت الأمير وقاضي الشرع مع النظر، (هكذا)، عن اهلية الاثنين وعدمها، فإذا صار الأمير عادلاً والقاضي نزيهاً جرت الأحكام على وجه العدالة الشرعية، وإن بليت بامير ظالم وقاض مرتش فُقدت العدالة وحصل الظلم».

وفي موقع آخر من الخليج يقدم لنا كلود موريس وصفاً لشكل الحكم التقليدي في أبو ظبي قبيل استخراج النفط بوقت قليل على هذا النحو(٤):

> «كانت الهبات تقدم إلى رئيس القبيلة لمساعدته على مواجهة مصاريفه الكبيرة، اما واجبات الشيخ فواضحة، إذ يجلس في المجلس ويحل المشكلات ويساعد المعوزين بما لديه من مال، ويُقدّم القهوة والشاي(...) ويُدير دار الضيافة، (...)، لقد كان في حاجة مستمرة إلى العون ليقوم بمتطلبات كرم الضيافة».

هذا النوع من الحكم في المثلين السابقين يجسم شكل الحكم في جل مجتمعات الخليج لفترة غير قصيرة من الزمن، كما أن الحاكم كان له إنابة بعض خلصائه أو أقربائه للقيام بـ «الحكم» في قرى أو مناطق بعيدة نسبياً عن متناول يده. كما أن الحاكم أو الحكام يعيشون من خلال الهبات أو الضرائب والمكوس التي يفرضونها على أفراد المجتمع أو على نشاطهم الاقتصادي، (ضرائب الغوص أو دخل الجمارك). والمجتمع هنا يقبل هذه السلطة في سبيل الحصول على الحماية من حاكم عادل لا أكثر، إلا أنّ نوع الحماية لم يكن ليخضع لقانون محدد، إنما لعرف وتقليد فقط في الأمور العامة ولمحدودية مفهوم «الشريعة» في الحالات الشرعية.

## مفهوم السلطة والشرعية

ولأن مفهوم السلطة كان مُرتبطاً بالقبيلة والعشيرة في مجتمعات الخليجِ التّقليدية فإن مفهوم الشّرعية لم يرتبط بشخصية الحاكم، «الشيخ»، إنما ارتبط بالقبيلة أو العشيرة الحاكمة، فتغير الشخص نفسه لا يحدث أية خلخلة سياسية ذات بال، والأمثلة التاريخية على ذلك شواهد، إما عن طريق التخلص من الحاكم بالاغتيال، أو عن طريق التنحية بالقوة، والإجبار على التنازل عن سلطة الحكم.

وسلسلة الاغتيالات للحكام الخليجيين من داخل أسرهم تدل دلالة واضحة على أن الولاء لسلطة القبيلة أقوى من الولاء الشخصي. ويمكن ملاحظة ذلك بوضوح خلال القرن التاسع عشر(٥) وخلال القرن العشرين أيضا. لقد اغتيل طحنون بن شخبوط سنة ١٨٣٣م، وبعده ابنه سعيد طحنون سنة ١٨٥٥م في أبو ظبي، وكذلك سُجِّلَ مقتل علي بن خليفة على يد أخيه محمد في البحرين سنة ١٨٦٩م. وكذلك قتل مبارك الصباح لأخويه في الكويت سنة ١٨٩٦. وهناك أمثلة أخرى في تاريخ الحكم

المعاصر للخليج في القرن العشرين تحدد النوع الآخر ـ الإجبار على التنازل ـ كما حدث في أبو ظبي في الستينات، وفي قطر في السبعينات.

إذاً فمفهوم السلطة والشرعية هنا نابع من الانتماء القبلي والعشائري، فالأقوى والأغنى في القبيلة المعترف لها بالسلطة والذي يُحقّق أقصى هامش من المصلحة العامة، كما يراها مُريدو، هو الذي يحق له الحكم على أساس من المعايير الأخلاقية السائدة. والولاء هنا قد يكون لشخص أو عدة أشخاص ينتمون إلى القبيلة المعترف لها بالسيادة. وتتغير الولاءات وتشتد أو تضعف نتيجة أسباب موضوعية وذاتية في المجتمع وشخص الحاكم ومن حوله.

## مفهوم المعارضة وشكلها

من شكل الحكم ومفهوم السلطة السابقين، ونتيجة لطبيعة الإنتاج الاجتماعي، يظهر لنا شكل ومفهوم المعارضة «التقليدية»، فهي إما إيجابية عن طريق الاغتيال أو الإبعاد للتخلص من الشخص وإحلال رجل آخر محله يحظى بتأييد القبيلة عن طريق تحقيق احتياجات قطاع أكبر من أفراد تلك القبيلة؛ أو سلبية بالانسحاب والانتقال من مكان إلى آخر مثل انتقال البوفلاسة ورميثات من أبو ظبي إلى دبي بعد مقتل طحنون سنة ١٨٣٣.

ولقد تكرر هذا النوع من المعارضة السلبية في تاريخ المعارضة التقليدية في الخليج، ويمكن ذكر أمثلة متعددة على امتداد التاريخ الحديث لهذا النوع من المعارضة، فانتقال قبيلة السودان من سلطة شيخ الشارقة إلى ديره في دبي، (في الربع الأول من القرن الماضي، سنة ١٨٢٤)، إلى انتقال المهاندة من قطر، سنة ١٩٦٤، إلى الكويت احتجاجاً على تصرّف من الحاكم لا يتفق مع ما يعتقدونه، إن هذه الهجرة الجماعية هي المعارضة التقليدية للحكم. ويمكن أن نتعرف

عليها مروراً بهجرة هلال المطيري ومن معه من الكويت إلى البحرين وانتقال النعيم وآل بن علي من وإلى البحرين وقطر إلخ... من الأمثلة. وقد استمرت جذوة هذا الشكل السلبي من المعارضة في الممارسة السياسية في مجتمعات الخليج إلى وقت طويل لاحق.

هذه المستويات الثلاثة حدّ من حركتها وتفاعلها الحر التدخل الأجنبي الذي ترك أثراً تجميدياً عليها، يبدأ بوقف التجديد في السلطة بالشكل التقليدي، وينتهي بالوقف القسري للمهاجرين.

إلّا أن سمات الحكم والسلطة في المجتمعات التقليدية في الخليج لم تستطع الإيفاء بمتطلبات الوضع الجديد، وبخاصة بعد ظهور البنى الاجتماعية/ الاقتصادية الحديثة وتقلّص النفوذ الأجنبي، فكان لا بد لها ـ لضرورة تاريخية ـ أن تلج نحو بناء الدولة وتحدد موقفها من النقاط الأربع الأساسية لهذا البناء وهي:

١) الهوية: أي تحديد هوية محددة للدولة.

٢) التكامل الاجتماعي: بمعنى محاولة تذويب الفوارق العرقية والطائفية والقبلية في المجتمع الواحد، لخلق مجتمع دولة.

٣) التوزيع: محاولة التوزيع الاقتصادي العادل عن طريق الإنفاق وتوزيع الثروة.

٤) المشاركة: وتعني المشاركة السياسية في إطار قانوني محدد.

كان لا بد لهذه المجتمعات أن تلج هذه المراكب الأربعة الأساسية في تحولها من القبيلة إلى الدولة. وكان الولوج قسرياً قد أثار كثيراً من المشاكل الاجتماعية والسياسية، وعلى رأسها شكل السلطة في الدولة الجديدة.

وإذا كانت هذه المجتمعات قد استطاعت أن تحدد الهوية القانونية، كما حاولت التكامل الاجتماعي مع الاتجاه إلى محاولة توزيع عادل

للموارد، إلا أن المشاركة في السلطة لا زالت معلقة لم يبت فيها بشكل نهائي. وهنا يبدأ تساؤلنا حول شكل السلطة السياسية في مجتمعات الخليج الجديدة. إذا أردنا أن نتعرف عليها ونرصد مسارها فلا بد من إلقاء نظرة على البنية الاجتماعية المعاصرة لمجتمعات الخليج.

## بنى مجتمعات الخليج المعاصرة

لعل الاستنجاد بفكرة ابن خلدون القائلة بأن[٦]:

> «الأمة إذا غُلبت على امرها باستمرار القهر يحصل في نفوس اهلها تكاسل وتصير بالاستعباد آلة لسواها وعالة عليهم، فيقصر الأمل ويضعف حتى التناسل... إن طبيعة الإنسان إذا غلب على امره صار آلة لغيره».

لعل هذه الفكرة تلخص لنا واقع حال مجتمعات الخليج لفترة طويلة من الزمن كانت تحت عبئين: الأول شح البحر وجدب الأرض، والثاني القهر والسيطرة الأجنبية في مجتمع يعتمد إنتاجه على كثير من المصادفة وقليل من مصادر الثروة المحسوبة.

ولعل المصادفة التاريخية الأهم في تاريخ الخليج المعاصر هي اكتشاف وتطوير إنتاج النفط وتسويقه واحتياج السوق العالمية لهذه المادة الثمينة من ناحية، وموجة التحرر من الاستعمار التي اجتاحت العالم منذ الحرب العالمية الثانية من ناحية أخرى. لعل هذين العاملين أثرا في التطور اللاحق لمجتمعات الخليج اقتصادياً واجتماعياً وبالتالي دفعاها لتحديد الهوية السياسية.

وقد كان لانضمام دول الخليج النفطية لجامعة الدول العربية في الفترة ما بين أيلول/ سبتمبر وكانون الأول/ ديسمبر ١٩٧١، (البحرين، قطر، الإمارات العربية المتحدة)، وتسبقهم بعقد دولة الكويت[٧]، كان هذا الانضمام فاتحة التحرر السياسي الذي من بعده استطاعت شعوب

هذه الإمارات التخلص من الهيمنة السياسية المباشرة والتطلع إلى شكل من التنظيم السياسي الداخلي اختلفت الاجتهادات من حوله وما زالت، إلا أن هذا التحرر السياسي كان نتيجة وإفرازاً للوضع الاقتصادي الاجتماعي الذي ظهر بعد الحرب العالمية الثانية.

إن محاولة التوزيع العادل للثروة قد حتمه الوضع الاقتصادي والبترولي الجديد، ورغم الاختلاف النسبي في السياسات المتبعة وتاريخ البدء في التطوير وسياسات التنمية، فقد كان لهذا التوزيع إطار عام متشابه. فقد أحدثت مداخيل النفط الخيالية لدى دول المنطقة دوافع وطموحات أخذت تحققها في متغيرات سريعة في مجالات التنمية الاجتماعية وبخاصة في التعليم والخدمات الصحية والرعاية الاجتماعية، والإسكان والدفاع الاجتماعي والإعلام والترويح. كل هذه الخدمات التي تبنتها هذه المجتمعات أحدثت تخلخلاً اجتماعياً لا مجال إلى حصر عناصره الآن، ولكنه كان ضريبة إيجاد الدولة ومحاولة توزيع الثروة.

فمن حيث التركيب السكاني نجد أن عدد سكان الكويت، التي كان أول تعداد سكاني رسمي فيها سنة ١٩٥٧ قد بلغ حوالى ١١٣ ألف نسمة، (كويتيون)، يقفز في حوالى ثمانية عشر عاماً إلى حوالى ٤٧٢ ألف نسمة سنة ١٩٧٥، أي بزيادة بلغت حوالى ٣١٧٪؛ كما ارتفعت جملة عدد السكان بين التاريخَيْن من حوالى ٢٠٦ آلاف نسمة إلى حوالى ٩٩٤ ألف نسمة[٨] أي بنسبة زيادة بلغت حوالى ٣٨٢٪.

ولقد بلغت نسبة عدد السكان غير الكويتيين في التعداد الأول، (١٩٥٧)، ٤٥٪ من جملة السكان، ارتفعت هذه النسبة كي تصل إلى ٥٢,٥٪ في تعداد ١٩٧٥. ويساهم غير الكويتيين في الإنتاج وبرامج التنمية الاقتصادية والتعليمية والصحية ويعملون في الأعمال الكتابية وأعمال البيع والخدمات إلى درجة لا يمكن تصور استمرار هذا النمط من التنمية دون تواجدهم.

ومن جانب آخر فقد زاد سكان البحرين خلال ثلاثين عاماً، ١٩٤١ ـ ١٩٧١ أي بين التعدادين الرسميين الأول والأخير، من ٨٠ ألف نسمة تقريباً إلى حوالى ٢١٦ ألف نسمة، أي بزيادة تقدر بحوالى ١٤٠٪ ويشكل غير البحرانيين في البحرين ما نسبته ١٦,٨٪ في التعداد الأخير ولو أن هذه النسبة خليجياً تعتبر متواضعة، إلّا أننا إذا نظرنا إلى حجم القوة العاملة غير البحرانية نجد أنها تصل إلى ٣٧٪ تعمل في الصناعة والبناء والنقل والمصارف والبنوك[٩]. ولا بد أن هذه النسبة قد زادت، إذ قدّر مجموع سكان البحرين في منتصف ١٩٧٦ بحوالى ٢٧٥ ألف نسمة، وكان عدد سكان قطر قد بلغ في أوّل تعداد رسمي سنة ١٩٧٥ حوالى ١١١ ألف نسمة، وقدّر في منتصف ١٩٧٦ بحوالى ٢٠٠ ألف نسمة، أي بزيادة تقريبية تبلغ ٨٠٪ في حوالى ست سنوات، ولقد تبين من الإحصاء الرسمي سنة ١٩٧٠ أن هناك أكثر من ٥٩٪ من مجموع السكان في قطر غير قطريين، يشكل الإيرانيون منهم حوالى ٣٢٪ وبعدهم يأتي الباكستانيون (٢٦٪) ثم العرب (٢٠٪)[١٠]. وقد بلغت نسبة النشطين اقتصادياً من غير القطريين ٨٣٪ من جملة القوة العاملة. وفي تقدير عدد السكان لعام ١٩٧٦ يتبيّن أن أكثر من ٦٠٪ منهم غير قطريين وتقوم على عمل معظمهم أنشطة التنمية.

أما دولة الإمارات العربية المتحدة، فبين التعدادين الرسميين، (١٩٦٨ و ١٩٧٥)، ارتفع عدد السكان من ١٧٩ ألف نسمة إلى حوالى ٦٥٦ ألف نسمة، أي في سبع سنوات، زاد تعداد السكان بحوالى ٢٢٦٪. ورغم عدم توافر تفاصيل دقيقة عن السكان في التعداد الأخير، إلا أن الأخذ بالمؤشرات التي ظهرت في التعداد الأول يرجح أن تكون نسبة الوافدين بين ٥٥ ـ ٦٠٪ في مجمل دولة الإمارات، ويتركز معظمهم في دبي وأبو ظبي اللتين تمثلان أعلى نسبة للتمركز السكاني في دولة الإمارات، (دبي ٣٩,٤٪ وأبو ظبي ٣٣,٤٪). كما يرتفع معدل

النمو السكاني في هاتين الإمارتين أكثر من الإمارات الأخرى في السبعينات إذ يصل إلى ١٦,٢٪ و ١١٪. وإذا استمرت الزيادة السكانية على هذا المعدل فإن عدد السكان سوف يتضاعف في أبو ظبي بعد ٧ سنوات وفي دبي بعد ٩ سنوات[١١].

من أبرز الخصائص السكانية في دول المنطقة تعدد الجنسيات والثقافات العربية والأجنبية كما رأينا، وقد أفرز هذا الخلط الثقافي السريع، الذي نشأ خلال فترة زمنية محدودة، نتائج اجتماعية واقتصادية وسياسية أثرت في الشكل النهائي للسلوك السياسي في هذه الإمارات، لكن استمرار تواجد السكان، (غير المحليين)، ـ إذا صح هذا المفهوم ـ هو تواجد نسبي، إذ في اعتقادنا أن هذا المفهوم السياسي الاجتماعي سوف يزول لعدة أسباب:

أولاً: إن نسبة كبيرة من العناصر غير المحلية سوف تذوب في الجسم الرئيسي لهذه المجتمعات ولا سيما أن هذا الجسم مؤهل لذلك في فترة التحول من القبيلة إلى الدولة، إذ ترتبط عناصر قادمة من الساحل العربي في إيران برباط القرابة مع عائلات متواجدة في الخليج أو بعلاقات طائفية أو عشائرية. كما أن الأسباب القومية والمصلحية لشعوب الخليج سوف تجعل من السهل على مجموعات عربية قادمة من المشرق الاستقرار النهائي في هذه المنطقة، وذلك لأن الوضع الحالي يشكل عقبة اجتماعية سياسية تؤثر سلبياً، إذا استمرت، على التوازن الاجتماعي المحلي؛ وبالتالي فمن المنطقي ذوبان بعض منها في الجسم الرأسي. فلو عرفنا مثلاً أن المجتمع غير الكويتي في الكويت يستهلك هامشاً واسعاً من الخدمات الاجتماعية، ففي سنة ١٩٧٤/ ١٩٧٥ كان ٣٩,٥٪ من مجموع الطلاب في المدارس الكويتية من غير الكويتيين وفي نفس العام كان هناك ٦٠٪ من مجموع المدرسين غير الكويتيين يدرسون طلاباً غير كويتيين[١٢]، وقفنا على عينة لما هو عليه الوضع في بقية إمارات الخليج،

والذي، بالضرورة، لا يمكن أن يستمر على هذا النحو الشاذ، الذي تقوم فيه الدولة بإيجاد خدمات من طبيعتها أنها دائمة - إلى وقت غير محدود لمجتمع يعتقد أنه مؤقت - لذا فمن المتوقع أن تمتص مجتمعات الخليج بالتقادم مجموعات كبيرة من العرب - غير المحليين - في المستقبل وذلك لاحتياجات واقعية مما يُوجد عبئاً سكانياً وفي نفس الوقت يوسع القاعدة الاجتماعية للمشاركة السياسية.

**ثانياً:** تواجد نسب من أبناء إمارات الخليج في إمارات أخرى. هذا التواجد سوف يسهل الاستقرار سواء بفعل القرابة المتوطدة، أو المصلحة المشتركة، وربما من خلال توحيد سياسي لبعض أو لكل الكيانات السياسية الحالية نتيجة لظروف خارجية، وهذا بحد ذاته يحدث توازناً اجتماعياً سياسياً على مستوى مجموع هذه المجتمعات، مما يزيد في المطالبة بالمشاركة السياسية.

**ثالثاً:** من الملاحظ أن نسبة الفتوة، (فئات السن أقل من ١٤ سنة)، مرتفعة في مجتمعات الخليج وقد تصل إلى ٥٠٪ من مجموع السكان المحليين. إن هذه القاعدة من فئات السكان الشابة قاعدة عريضة تغذي بعد ٥ إلى ١٠ سنوات أفراد المجموعة السكانية المشاركة اجتماعياً والواعية سياسياً مما يوسع أيضاً القاعدة الاجتماعية للمطالبة بالمشاركة السياسية ومن مجموعة واعية ومتعلمة.

هذه الأسباب سوف تجعل من مجتمع الخليج إذاً مجتمعاً متجانساً ومتعلماً تقل فيه العناصر غير المحلية وتصل في النهاية إلى «خلجنة» الأعمال والوظائف، ويبرز الحق القانوني للانغماس في العمل السياسي في المستقبل على مستوى واسع، بعد نضوج التشكيلة الاجتماعية/ الاقتصادية التي هي الآن في مرحلة الانتقال. كما أن التطور التربوي الاجتماعي هو بعد آخر في المساهمة لإنضاج التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية في مجتمعات الخليج وولوجها للمشاركة السياسية. ويقوم

التعليم الآن ـ كمّاً وكيفاً ـ بدور الفاعل الرئيسي في الهيئة السياسية؛ فقد كان لهذا القطاع الخدمي الإنتاجي اهتمام كبير من حيث الكم. كما أن الإنفاق عليه مالياً في مجتمعات الخليج المعاصرة، لأسباب تاريخية وثقافية، قد تزايد إلّا أن نتاجه في البعد السياسي لم يحسب ـ حتى الآن ـ الحساب الصحيح.

لقد ظهر من الإحصاءات الكويتية أن نسبة الطلاب المسجلين في المرحلة الابتدائية من مجموع السكان، (سن ٦ ـ ١٣)، قد بلغت ٧٩,٩٪ عام ١٩٧٠، وبلغت هذه النسبة ٧٩٪ للسكان الكويتيين و٨١٪ للسكان غير الكويتيين، وبالرغم من أن هذه النسبة تبتعد عن هدف الاستيعاب الكامل المطلوب إلا أنها مؤشر على حجم الخدمة التعليمية[١٣].

ولا بد من الإشارة إلى أنه بالرغم من الجهد المبذول فإن نسبة الأمية هي المؤشر الحقيقي للثقافة العامة لشعوب المنطقة، ففي سنة ١٩٦١ كانت نسبة الأمية في الكويت ٨٩٪، انخفضت في سنة ١٩٦٥ إلى ٨١,٤٪ ثم في الإحصاء قبل الأخير إلى ٦٨,١٪.

وفي التعداد الأخير في البحرين، (١٩٧١)، وجد أن نسبة الأمية إلى مجموع السكان كانت ٥٢٪ تنخفض بين الذكور لتصل إلى ٣٩,٤٪ وترتفع بين الإناث لتصل إلى ٦٦,٧٪[١٤].

وإذا كانت البحرين والكويت اللتين حظيت مجتمعاتهما بنوع من التعليم الحديث منذ ما يزيد على الخمسين سنة لا تقل نسبة الأمية فيها عن نصف مجموع السكان، فمن الحري أن تكون هذه النسبة أكبر في إمارات الخليج التي دخلت سباق التعليم متأخراً، مع أن الطموح والإمكانات المتوفرة كان يمكن لها أن تحقق نسبة تعليم أعلى، يبقى التعليم إذا نظرنا إليه بمنظور نسبي وبخاصة بمقارنته بالدول العربية الأخرى فإننا نجده قد ساعد على انتشار الإدراك الاجتماعي ومنه الوعي

السياسي. كما أن التعليم المنتشر الآن وبشدة، وإن كان لا يزال يُنظر إليه في مجتمعات الخليج من منظور وظيفي ـ أي من حيث مساهمته في الاقتصاد ـ إلا أنه من ناحية الإفادة الاجتماعية قد أدى إلى الاهتمام بالمشاركة السياسية. والتعليم، والمتعلمون تراثياً، من وجهة نظر الشريعة الإسلامية، أو حضارياً، من وجهة نظر النظريات الغربية الحديثة، هم أكثر الناس تأهيلاً لتعاطي السياسة. وسوف يزداد عددهم ونسبتهم في المجتمع في السنين اللاحقة، نتيجة ما هي عليه الخدمة التعليمية في التعليم العام والجامعي الآن، (ثلاث جامعات: الكويت، قطر، الإمارات العربية).

ولقد أثبتت مجتمعات الخليج ـ بالتجربة، ونتيجة لتوافر وسائل الاتصال الحديثة ـ أن وعيها السياسي يفوق حتى تقديرات الربط بين الوعي والأمية بشكل عام. فأضحى التعليم والوعي العام مؤشراً إيجابياً في درجة المشاركة السياسية نتيجة لتغير البنى التربوية في المجتمعات الجديدة، ولظهور أهداف سياسية جديدة.

ولقد ساهم أيضاً تدفق الأموال العائدة من بيع النفط في تغير البنى الاقتصادية؛ فقد هيأت الفرص أمام المواطنين والوافدين للتقدم المادي، (عن طريق الاستملاك، ارتفاع أسعار الأراضي، بناء المساكن، التجارة، العمل الحكومي... إلخ)، كما ساهمت الدولة الحديثة في إيجاد قاعدة اقتصادية أولية وعريضة مثل المطارات والموانيء وشق الطرق والإعمار والزراعة وإنشاء الشركات المساهمة، وقد أدى كل ذلك التحول الاقتصادي إلى عدة تطورات في التركيب الاجتماعي تبعاً لذلك في هذه المجتمعات، فلم تعد العلاقات الاجتماعية القائمة مشابهة لتلك العلاقات السابقة في المجتمع القديم القائمة على الاتصال المباشر والمحدود والقائمة لخدمة البنى الاقتصادية السابقة وعلاقات التقاليد والأعراف. فقطاع الخدمات والبنوك والتعليم ومراكز الصناعة والزراعة والمكننة وإنتاج الماء والكهرباء والخدمات الحكومية والإنشاءات والعمران جلها

قطاعات اقتصادية أدت إلى أن تواجه مجتمعات الخليج تفاعلاً حضارياً لم يعد السلوك السياسي القديم صالحاً له ولا قادراً على امتصاصه. وكان لا بد من إيجاد صيغة جديدة وحديثة لهذا التطور الاجتماعي/ الاقتصادي الجديد يُلائم القوى الاجتماعية الجديدة في بناء حقوقي وسياسي محدد. ولكن السؤال يبقى هنا وهو: هل هذا البناء الحقوقي السياسي الجديد يواكب طموحات شعوب المنطقة؟

لقد أفرز هذا الواقع الاقتصادي طبقات اجتماعية لم تكن معروفة من قبل في مجتمعات الخليج التي كانت تقوم على شريحتين اقتصاديتين أساسيتين هما عمال الغوص وتجاره، ومن تعاطي التجارة في المدن، وعلى رأس الهيكل السياسي التقليدي أسرة حاكمة تربطها بالشريحة العليا، (التجارية)، علاقات مصلحية وربما قرابية، في ذلك المجتمع التقليدي كانت القيم والعلاقات والسلوك الاجتماعي مرتبطة أشد الارتباط بالمفاهيم العشائرية التي تحكمها أعراف مُتّفق عليها، إلا أن المجتمع الجديد يحتاج إلى صيغة أخرى بالضرورة مغايرة للصيغة القديمة.

فبعد الانقلاب النفطي، ومن خلال المسيرة الزمانية، تكونت قوى اجتماعية/ اقتصادية جديدة، إما جديدة كل الجدة أو من خلال استقطابات للقوى التقليدية أو لحاق مجاميع بشرية من تلك القوى بالتشكيلة الاجتماعية/ الاقتصادية الجديدة. وتمايزت على العموم مجتمعات الخليج الجديدة بطبقة برجوازية كبيرة، إما من بقايا العائلات التجارية التي كانت مُسَيْطرة، أو من خلال مُستفيدين جدد من أعمال الإنشاءات والمقاولات. ولانعدام الزراعة الواسعة وضيق القاعدة الصناعية وعدم توفر الخبرة فيها، فقد تعاطت هذه الطبقة الجديدة تجارة الاستيراد والتصدير والجملة ووكالات الشركات الأجنبية، وأنشأت المؤسسات العالمية، وبنت مصانع لأدوات البناء والمشروبات والمطابع وتعهدات الإنشاءات. إن هذه الطبقة بطبيعتها تميل إلى استثمار أموالها في الخارج

وتجنب المشاريع التي فيها قسط كبير من المخاطرة، ونظراً لضخامة الإنفاق الحكومي على المشاريع فإن هذه الطبقة مصالحها شديدة الارتباط بالوضع السياسي القائم، وكذلك بالسوق العالمية.

وقد شكلت شريحة منها ما يمكن أن يسمى بالرأسمالية الوطنية التي بدأت في إنشاء المصانع التحويلية، أو الشركات الكبيرة. كما أن شريحة من الأسر الحاكمة ارتبطت مع هذه الطبقة سواء في المصالح التجارية أو إنشاء الشركات، وقد كان ذلك يشكل تحولاً جديداً في مفاهيم الأسرة الحاكمة التي كانت ترفض تعاطي التجارة تقليدياً، وتحرم على أفرادها ذلك، هنا تغيّر دور جزء من الأسر الحاكمة وارتبطت مصلحياً بالطبقة الغنية الجديدة والطبقة الأخرى التي نشأت من جراء الانقلاب النفطي، وهي ما يمكن أن يطلق عليها طبقة متوسطة وتتكون من الموظفين، (الحكوميين أو الأهليين)، وموظفي الشركات والحرفيين، والإداريين، والكتبة، والمهنيين كالمعلمين والمحامين والمهندسين، ومن سماتها أن دخلها متوسط ومحدود، فيما عدا بعض الشرائح العليا منها، وقد لا يفي هذا الدخل باحتياجاتها المعيشية. ومعظم أفراد هذه الطبقة من المتعلمين الذين حصلوا على شيء من التعليم المتوسط، أو الثانوي، أو العالي، وهذه تشكل الشريحة الأوسع في مجتمعات الخليج الحالية من المواطنين المحليين والتي تنمو وتتزايد بفعل السياسات التنموية. وهي تقليدياً مسايرة للوضع السياسي العام فيما عدا بعض الشرائح الواعية منها، ونتيجة للأوضاع العامة يمكن أن تنخرط في صفوف المعارضة إذا كانت هناك قضية يمكن أن تجذبها، وتمثل فئة المتعلمين والمثقفين شريحة متقدمة من هذه الطبقة وهي معادية للاستغلال الأجنبي، رافضة له، على عكس الشريحة المتعاطفة معه في الطبقة السابقة. ولكن الوعي المحدود في هذه الطبقة يعطل من فعاليتها السياسية في الوقت الحالي.

أما الطبقة العمالية في الخليج فتتكون من أكثرية من غير العرب وغير

المحليين وتقوم القوانين العمالية مقام الحاجز الذي يحول دون الانصهار فيما بينها، وهي عموماً مكونة من عمال البترول، عمال الألمنيوم، عمال الصناعات التحويلية الصغيرة ومحطات تصليح السيارات، وعمال الموانيء، ويمثل عمال البترول والصناعات الكبيرة وخاصة البتروكيماوية والألمنيوم، وعمال الشركات الضخمة، الشريحة المتقدمة من هذه الطبقة. إلا أن الانقسامات الإقليمية، (محليون عرب، وعرب آخرون)، والعرقية، (عرب/ هنود/ إيرانيون)، وكذلك وحدات الإنتاج الصغيرة نسبياً وكذلك الانتماءات الطائفية والقبلية، كل هذا يحد من الوعي السياسي لهذه الطبقة في هذه المرحلة التاريخية، كما أن خلق أرستقراطية عمالية، (عمال محليين ذوي دخول مرتفعة)، من قبل شركات النفط العالمية جعلت من مساهمة هذه الطبقة السياسية محدودة وغير فاعلة.

بجانب هذه تنقسم مجتمعات الخليج داخلياً إلى بدو وحضر، ولقد كان لخطوات التحضر السريع أثار سلبية في تشكيل المدنية الخليجية الحديثة، فقد تراوحت نسبة السكان (البدو أو الريف) في الخمسينات، (١٩٥٠)، في دول الخليج ما بين ٥٠٪ و ٩٧٪ في منطقة الإمارات، (ما عدا البحرين لوضعها الخاص)، إلا أن الستينات والسبعينات شهدت تحولاً ملموساً في النمو الحضاري وهجرة السكان من البادية أو الريف بشكل لم يسبق له مثيل، فقد وصلت نسبة سكان الحضر في الكويت، (سنة ١٩٧٤)، إلى ٨٣٪، وسكان البحرين ٧٩٪ وقطر ٧٥٪ ودولة الإمارات العربية المتحدة ٦٢٪. كما تراوحت زيادة سكان الحضر في الخمسة والعشرين سنة الماضية بين ٣٧٪ في دولة الإمارات و ٣٣٪ في الكويت و ٢٥٪ في قطر و ٨٪ في البحرين.

وقد أدت هذه الهجرة إلى تغيرات جذرية في البناء العمالي والتنظيم المهني، كما أن قلة الوعي السياسي وجلب المفاهيم القبلية والريفية رتبت عبئاً جديداً على العمل الوطني في المدينة، خاصة بين هذه الفئات

الجديدة ، كل هذه التشكيلية الاجتماعية الاقتصادية الجديدة لا بد أن يواكبها شكل من أشكال التحديث السياسي وهذا ما حصل.

## التحديث السياسي

ولأن المتعارف عليه بأن المشاركة السياسية هي العمود الرئيسي في تكوين الدولة الحديثة، وفي محاولة المواءمة بين قوى الإنتاج الجديدة التي أفرزت قوى متعددة في الخليج، وبين علاقات سياسية متناسبة معها، اتجهت هذه المجتمعات بعد الاستقلال إلى تبنّي صيغة حديثة للحكم، فأعلنت الدساتير المكتوبة ونصت على إصلاحات تشريعية واسعة تناولت مختلف المجالات القانونية والإدارية والاجتماعية. وكان إعلان الدستور الكويتي ومن ثم تطبيقه في ١١ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٢، ثم بعد ذلك بأقل من عقد من السنين صدر كل من الدستور المؤقت لدولة الإمارات العربية المتحدة، (٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧١)، والنظام الأساسي المعدل المؤقت للحكم في قطر، (٢٩ نيسان/ أبريل ١٩٧٢)، ودستور البحرين، (١٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٣)، وقد شهد هذا العقد، (٦٣ - ١٩٧٣) الانتقال بنظام الحكم في المنطقة من عهد السلطة المطلقة في المجتمع القبلي إلى عهد السلطة الدستورية في مجتمع الدولة. هذه المشاركة السياسية كانت نتيجة للوضع الداخلي الاقتصادي/ الاجتماعي الجديد الذي جاء في أعقاب بروز التشكيلية الاجتماعية الحديثة بين شعوب الخليج كما أسلفت، وكذلك كانت نتيجة لوضع خارجي ضاغط دفع بأطراف السلطة التقليدية إلى تقديم تنازلات شعبية للمواءمة بين الضغوط الخارجية ونمو الوضع الاجتماعي/ الاقتصادي الجديد، وطموح بناء الدولة. إلا أن المحصلة النهائية كانت دخول هذه المجتمعات تجربة جديدة دون استعداد جميع الأطراف لتقبلها والسير بها بتؤدة وصبر، كي

تصل إلى هدفها الأساسي، وهو المشاركة الفعلية للشعب في السلطة.

ولا شك أن هناك عناصر متعددة أخرى ساهمت في دفع هذا النوع من التحديث السياسي إلى السطح إلا أنها كانت ثورية مقارنة بما ذكرنا في السابق.

وكان السؤال يبقى: هل هذا التحديث السياسي حقيقي أم شكلي، وما مدى الجدة في تنفيذه؟

يتشابه الإطار الدستوري الحديث في مجتمعات الخليج من حيث المبادىء السياسية المعلنة والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ويختلف تطبيق السلطات، وبخاصة التشريعية، باختلاف الإمارة. فقد أكد كل من الدستور الكويتي والبحراني على مبدأ «الديمقراطية البرلمانية» أي الانتخاب المباشر للمجلس المشرع وأعطى هذا المجلس، (مجلس الأمة)، في الكويت والمجلس الوطني، في البحرين سلطة التشريع في الإمارة، وبينما ذهبت قطر ودولة الإمارات المتحدة إلى إيجاد «مجلس شورى»، يحتفظ الأمير في قطر بالسلطتين التنفيذيّة والتشريعية[١٥] دون الالتزام بمشورة المجلس والذي هو معين أساساً من قبله بحسب النظام الأساسي المعدل المؤقت لسنة ١٩٧٢ والذي نفى ما أقر من مبدأ الانتخاب في النظام الأساسي المؤقت لسنة ١٩٧٠[١٦].

ويختص الدستور المؤقت لدولة الإمارات بدرجتين من الشكل التشريعي هما «المجلس الوطني الاتحادي» والذي تمثلت فيه الإمارات الاتحادية السبع بحسب نسبة معينة[١٧]. وقد تركت طريقة التمثيل في هذا المجلس عن طريق الانتخاب أو التعيين لكل إمارة على حدة، ففضل الجميع التعيين المباشر من قبل كل حاكم إمارة.

إلا أن هذا المجلس، ومع أنه استشاري، جمدت صلاحياته التشريعية لصالح المجلس الأعلى للاتحاد والمكون من حكام الإمارات السبع كما نص عليه في أحكام المادة (١١٠) التي تجيز، (إذا اختلف المجلس

الوطني الاتحادي مع رئيس الاتحاد أو المجلس الأعلى)، أن يكون للرئيس أو المجلس الحق في إصدار التشريع. لذا فإن قرارات المجلس الوطني الاتحادي في الحقيقة قرارات غير ملزمة. لقد ربط بينه وبين النظام الديمقراطي الدكتور محمد إبراهيم بعبارة غامضة في قوله «إنه استعار بعض سمات النظام الديمقراطي». وقد علق عليه أحد الصحفيين العرب عند قيامه بالقول[١٨]:

> «بدات هذا الأسبوع اول تجربة ديمقراطية في الخليج العربي بعد التجربة البرلمانية في الكويت، وضعف المجلس الجديد الذي يمثل سبع إمارات انه جاء بإرادة حكام هذه الإمارات، هذا الضعف قال عنه وزير الدولة للشؤون الخارجية في الحكومة الاتحادية إنه ضعف مؤقت باعتبار ان الديمقراطية ليست إلا ثوباً تفصله على قياس من سيرتديه».

وهذا تفسير آخر للديمقراطية.

إلا أنه من خلال التشريعات النظرية يمكن تقسيم أشكال الحكم الدستورية في الخليج إلى شكلين أساسيين، الأول ما أخذ به دستور الكويت والبحرين وهو اشتراك المجتمع في التشريع عن طريق ممثليه المنتخبين، والثاني استخراج رأي غير ملزم من مجموعة مختارة عيّنهم أساساً من بيدهم السلطة المطلقة، مع تقييد كبير في حرية اختيار الموضوعات التي تطرح للمناقشة[١٩].

وبما أن الشكل الثاني هو إطار نظري فقط لممارسة السلطة التقليدية في ثوب جديد، فإن الأول وصل أيضاً إلى طريق مسدود عن طريق إجراءات ٢٣ آب/أغسطس ١٩٧٥ في البحرين وكذلك إجراءات ٢٩ آب/أغسطس ١٩٧٦ في الكويت، التي أوقفت العمل بقانون الانتخاب وحلت السلطة التشريعية المنتخبة، ووضعت سلطة التشريع والتنفيذ في يد الأمير ومجلس الوزراء. وإذا كانت الأوامر الأميرية قد تركت الباب مفتوحاً في الكويت، بل ألزمت نفسها بحد أقصى مدته أربع سنوات،

(المادة الخامسة من الأمر الأميري بتنقيح الدستور)، لإعادة النظر في التجربة، فإن الأمر الأميري البحراني بتأجيل انتخابات المجلس الوطني جاء بدون تحديد تاريخ معين لإصدار قانون جديد[٢٠].

وإذا كانت التجربة البحرانية قد سقطت في أقل من عامين على الرغم من التصريحات المتكررة من أركان النظام البحراني بالحفاظ عليها، فقد قال سمو رئيس الوزراء لجريدة **الأنوار** في ١٢/ ٧/ ١٩٧٤:

«إن الشعب يقف وراء المجلس ويدفع بالمسيرة الديمقراطية إلى الامام، وهو قادر على ان يزيل عن هذه المسيرة كل ما قد يعلق بها من شوائب».

ثم عاد سموه واقترح على الأمير في خطاب الاستقالة تكوين مجلس شورى فقط للاستعاضة عن المجلس الوطني المنتخب، (**الغارديان**، ٤ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٥).

إلا أن التجربة الكويتية قد امتدت حوالى أربعة عشر عاماً اكتسب فيها الشعب الكويتي خبرة عن طريق الممارسة الديمقراطية.

لكن الأسباب المعلنة والموجبة لوقف التجربتين كانت متشابهة؛ ففي تصريح لسمو رئيس الوزراء البحراني حول الموضوع قال[٢١]:

«الديمقراطية التي نريدها لدولتنا هي النابعة من تقاليدنا وعاداتنا والخطا الذي واجهته ديمقراطية البحرين انها كانت ديمقراطية مستوردة، ولم تكن ديمقراطية معايشة لأوضاعنا، ويجب ان تكون الديمقراطية من تقاليد هذه الشعوب وسلوكها ومن صميم المجتمع نفسه، لقد وجدنا ان ديمقراطية الغرب غير صالحة لنا».

كما أشار إلى هذا المعنى خطاب سمو ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء في الكويت، وفي خطابه الذي وجهه إلى المواطنين بعد إجراءات ٢٩ آب/ أغسطس حيث قال[٢٢]:

«إن الديمقراطية التي ننشدها هي ديمقراطية نابعة من

واقعنا منسجمة مع قيم مجتمعنا وشعبنا عاملة لصالحه وخيره».

لا شك أن التساؤل الذي طرح ليس من السهل الإجابة عليه، فقد وقف المفكرون الدستوريون العرب والمفكرون الاجتماعيون والمصلحون الاجتماعيون، منذ فترة غير وجيزة، حول هذا التساؤل الهام: أيُّ نوع من الديمقراطية يمكن أن يتناسب مع معطياتنا الاجتماعية التاريخية والاقتصادية الحالية؟

لقد كان أحد أركان النظام الكويتي البارزين يتساءل دائماً ـ وبخاصة في السنوات الأخيرة ـ من هم على صواب، أهم مجموع العرب ومعظم الشعوب العربية التي تُحكم حكماً مباشراً وغير ديمقراطي تحت أعلام مختلفة، أم نحن المجموعة الأقل التي تمارس حكماً نيابياً؟ وإذا كان المنطق العام هو الذي يجب أن يسود فإنه لا بد من أن الأقلية تتبع الأكثرية التي هي على صواب ونحن الأقليين لا بد أن نكون على خطأ.

لقد كان هذا التساؤل والسابق عليه يؤديان إلى نفس المحصلة: أيّ طريق نسلك؟

من خلال الدراسات الكثيرة حول الديمقراطية بشكلها العام أو الديمقراطية المطموح إليها بين الشعوب العربية لا يوجد ـ حسب علمنا ـ تعريف مانع شامل. وإذا كان مصطلح حكومة الشعب يعني قيام جمهور الناخبين بصياغة السياسة الوطنية وتنفيذها عبر ممثليها المنتخبين، فمن المؤكد أن هذه الديمقراطية، (المثالية)، لن توجد أبداً ومن غير المحتمل أن توجد في المستقبل.

وفي التحقيق الذي أجراه أكثر من مئة عالم لليونسكو سنة ١٩٤٩ حول الديمقراطية، لم يصلوا إلى تعريفات متشابهة لهذا المصطلح، وكان من نتائج ذلك أن هذا المصطلح يستعمل اليوم لوصف أنواع كثيرة مختلفة من الحكم في العالم[٢٣]. وفي جو النصف الثاني من

القرن العشرين وضع شيء قريب من التعريف في حده الأدنى، وهو نظام حكومة، ومجموعة مؤسسات تنجز على الأقل هدفين أساسين:

**أولاً**: أن تكون قادرة على أن تقف بأكثر ما تكون من الدقة على رأي أكثر ما يمكن من الشعب فيمن سيكون ممثلهم، وكيف يجب أن يحكم البلد؛ وهذا يعني، في حده الأدنى، حق الانتخاب العام وإطلاق حرية تكوين الأحزاب وتنظيم تصويت حر في انتخابات غير مقيدة في فترات دورية، وعليها:

**ثانياً**: أن توفر الطرق لضمان قيام أولئك الذين اختارهم الشعب بعمل ما أراد المنتخبون أن يعملوه، وأن يستطيع جمهور الناخبين استبدالهم بالانتخاب أيضاً إذا لم يقوموا بذلك. أي، بعبارة أخرى، إقامة حوار بين الحاكمين والمحكومين. أما إلى أي حد يكون ذلك الحوار مؤثراً فهذا يتوقف على تطور المجتمع الاقتصادي والتعليمي والاجتماعي الذي يقوم فيه الحوار. ولا بد أن يربط هذا الحوار بين المرغوب فيه والممكن، وأن يقرر ما يجب عمله اليوم، ويحسب حساباً كافياً لما يرجى أن يكون في الإمكان عمله غداً أو بعد غد. إلا أن الركيزة الأساسية هي رفض ادعاء معرفة الحقيقة من أي طرف، والاستعداد التام للتحكيم بين الحقائق للوصول إلى الحل الأسلم عن طريق تواجد قانوني لمعارضة رسمية معترف بها.

ولا يمكن القول ـ ونحن في نهاية القرن العشرين ـ إنه يجب علينا أن نبحث عن ديمقراطية أصيلة «غير مستوردة» لأننا بذلك كأننا نقول يجب أن نستغني عن الدستور، وعن القومية، وعن الدولة وعن أشياء كثيرة لأنها مستوردة. يجب علينا الاعتراف أولاً بأن الواقع الاجتماعي والاقتصادي لشعوبنا في الخليج يحتم إشراكهم في ممارسة السلطة لأن الشكل السابق للسلطة لا يفي واقعياً بمتطلبات المجتمع الجديد. والاغتراب الجزئي لأفراد المجتمع الواقع الآن نتيجة عزلتهم عن مصادر

القرار لا يمكن أن يدوم بشكله السلبي. فالوعي والمصالح وتفاعل قطاعات المجتمع الجديد لا بد أن تساير مطامحها السلطة وإلّا فلا يبقى من مبرر تاريخي لتواجد تلك السلطة التقليدية إذا تخلفت عن مسايرة التطور لأنها بذلك تخالف القوانين التي تسير عليها المجتمعات.

وقد قرر كاتبان إيرانيان أخيراً ما مفاده أنّ الرخاء البترولي في الجزيرة العربية سوف ينشىء مطالب جماهيرية جديدة، وخاصة المطالبة بمزيد من الحريات، لهذا فإن من مصلحة إيران أن تشجع، أو على الأقل أن تسمح بإحداث هذا التغير في المنطقة[٢٤]. وهذا اعتراف علمي ـ من الجانب الآخر ـ بأحقية القوانين الاجتماعية في أن تأخذ مجراها.

ومن نافلة القول أن الممارسات السياسية في الخليج في الدول الأربع تصف نفسها بأنها «ديمقراطية»، ففي خطاب سمو حاكم قطر الشيخ خليفة بن حمد، الذي افتتح به دور الانعقاد الرابع / العادي لمجلس الشورى نراه ينوه بأن القرارين الأميريين رقم ٧ و ١١ لسنة ١٩٧٥ بشأن مد مدة مجلس الشورى وتوسيع صلاحياته هما تعميق للأسس الديمقراطية[٢٥].

وفي خطاب سمو الشيخ زايد بن سلطان رئيس دولة الإمارات المتحدة في المجلس الوطني الاتحادي في نهاية الدورة الأولى في ١٩/ ١٩٧٢/٧، وفي خطابه الافتتاحي للدورة الأخيرة في ١٩٧٥/١١/١٨ نوه في أكثر من موقع إلى أن عمل المجلس هو ممارسة ديمقراطية سليمة[٢٦].

ولكن ما هي حقيقة الديمقراطية الآن في الخليج، إذا انتفى فيها كل شكل من أشكال التمثيل المباشر عن طريق الانتخاب للمواطنين؟

إن الوعي الانتخابي لدى مواطني الخليج ظاهر للعيان، فلقد شارك ٥٠,٤٪ ممّن لهم حق الانتخاب في التصويت في الانتخابات قبل الأخيرة في الكويت، كما أن ٦٧٪ من المسجلين في قوائم الناخبين

شاركوا في انتخابات المجلس التأسيسي في البحرين، (تدّعي الحكومة أن المشاركين قاربوا ٩٠٪ في انتخابات المجلس التأسيسي، وتدَّعي المعارضة أنهم فقط ٤٠٪، أنظر: **البحرين... نظام في أزمة**، منشورات «جبهة التحرير البحرانية»).

ولقد طالبت مجتمعات الخليج خلال مسيرتها السياسية الحديثة شعبياً بالديمقراطية التمثيلية لتحقيق المشاركة. ففي ملاحظة عن موجبات تعديل الدستور المؤقت في دولة الإمارات نشرت عن طريق وزارة الإعلام نرى التحفظ على مبدأ التعيين حيث يقول الباحث[٢٧]:

> «من الإسراف في التقدير ان ينسجم اختيار اعضاء مجلس الاتحاد جميعاً عن طريق التعيين مع ما يتطلبه النظام الديمقراطي السليم».

بل يطالب بأن يكون النص بالانتخاب لما لا يقل عن نصف عدد الأعضاء على الأقل.

وفي سياق الملاحظات على الدستور المؤقت في دولة الإمارات المتحدة أيضاً نجد دعوة عامة إلى أن تكون «الطريقة المثلى لاختيار المواطنين الذين يمثلون كل إمارة في المجلس الوطني هي الانتخابات كتكريس للديمقراطية»[٢٨]. كما أن سلسلة التحقيقات الشبيهة التي قامت بها جريدة **الاتحاد** وردود الفعل الشعبية حول تجميد الدستور المؤقت لدولة الإمارات أثبتت خيبة الأمل الشعبية من جراء عدم تحقيق خطوات ديمقراطية، ومحدودية صلاحيات المجلس الوطني الاتحادي[٢٩].

من ذاك يمكن أن نجزم أن مجتمعات الخليج تتطلع إلى المساهمة الحقيقية في السلطة السياسية بشكل مباشر يحقق لها الحد الأدنى من تسيير خطط التنمية وتكون مساهمتها جزءاً من التنمية العامة المنشودة.

لقد كان الربط بين التنمية الاقتصادية المنشودة والديمقراطية التمثيلية هدفاً للمفكرين في الخليج. فلقد أشار السيد عبد العزيز الصرعاوي،

الوزير الكويتي السابق، في محاضرة له منذ سنوات إلى هذا الاتصال الوثيق فقال[٣٠]:

«إذا كانت التنمية تستهدف في نهاية الأمر الخير والرفاهية للمواطنين والمجتمع فإن مطلب الديمقراطية مواز لطلب التنمية وفي اهميته بل ان التنمية لا يكون لها ثمة جدوى ولا يمكن ان تتحقق الفائدة المرجوة منها إذا لم تكن مبنية على اساس من المفهوم الديمقراطي والمشاركة في تحمل الأعباء والمسؤوليات من قبل كافة افراد المجتمع».

ولقد كانت التجربة الكويتية لمدة أربعة عشر عاماً محط أنظار المجتمعات العربية والدولية والإقليمة، ولذلك فإن دراستها يمكن أن تُعطينا مؤشرات هامة لشكل الحكم في الخليج.

لقد كان لوقف هذه التجربة ألم بالغ لدى كل المخلصين في الوطن العربي، وكانت بالفعل تشكل هدفاً رائداً لشعوب منطقة الخليج، وكي نمثل على ذلك فلقد كتب رئيس تحرير **الفجر** القطرية بعد إجراءات ٢٩ آب/أغسطس في الكويت يقول[٣١]:

«رغم ان التجربة الديمقراطية في الكويت قد شابها في الآونة الأخيرة ما وجب تصحيحه، ورغم دخول عناصر اخذت تبحر بسفينة الديمقراطية بعيداً عن بحر الأمان... رغم كل ذلك فقد جاء القرار الأميري الكويتي صاعقة على رؤوس انصار الديمقراطية في منطقة الخليج العربي كلها».

## التجربة الكويتية

في محاولة إيجاد إجابات منطقية على نقد التجربة الكويتية لا بد من التساؤل عمّا إذا كانت المرحلة الديمقراطية في الكويت حقاً سلبية إلى درجة لم يعد بالإمكان إلّا وقفها.

مؤيدو وجهة النظر هذه يشيرون إلى تعطيل القوانين وعدم النظر بها

وتغليب المصالح الشخصية وجعلها فوق مصالح الشعب في عمل مجلس الأمة. ولكن هل هذا سبب كاف لتعطيل تجربة رائدة كانت موضع مباهاة وفخر سياسي ليس إقليمياً بل عربياً، كما أشار الكاتب الهندي إيلين كارانجيا سنة ١٩٧٣ بقوله[٣٢]:

> «اليوم اصبحت الديمقراطية في الكويت راسخة الجذور بخلاف البرلمانات الخانعة وحتى في دول كبيرة كمصر، فالبرلمان في الكويت برلمان نشط ويقظ، تسيطر عليه العناصر القومية التقدمية التي تعي احتياجات بلادها».

لقد كانت الإشارة إلى تعطيل القوانين وتأخيرها لازمة في الأسباب الموجبة لوقف التجربة في البحرين كذلك، ومن المفارقات أن يتهم المجلس الأعلى الاتحادي ـ في دولة الإمارات ـ بتعطيل قوانين ذات صفة حيوية للاتحاد، (مجلة **الاتحاد** ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٦)، ولقد كانت العلاقة بين الحكومة الكويتية والمجلس على خير ما يرام وتظهر هذه الحقيقة في أكثر من وثيقة؛ فلقد تحدث الشيخ جابر العلي نائب رئيس الوزراء وزير الإعلام عن هذه العلاقة الإيجابية في ٢٠ تموز/يوليو سنة ١٩٧٦ في آخر يوم لدور الانعقاد الثاني للفصل التشريعي الرابع، (الأخير)، قال فيها:

> «يُسعدني في مناسبة اختتام دور الانعقاد العادي لمجلسكم الموقر ان اتوجه اليكم بالشكر على ما بذلتم من جهد، وواصلتم من عمل في هذه الدورة، مما اسفر عن إنجاز الكثير من المشروعات».

وأضاف الشيخ جابر:

> «يطيب لي ان انوه بصفة خاصة بالتعاون المثمر بين المجلس والحكومة، على إرساء اصول الديمقراطية المسؤولة في بلادنا».

وفي كلمة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء في اختتام الفصل

التشريعي الثاني، (قبل انتخاب ١٩٧٥)، قال سموه:

«إنه ليطيب للحكومة ان تسجل للمجلس الموقر ما بذله من جهود في دوراته المتعاقبة، وفي جلساته المتتالية، ابتغاء القيام بواجبه وتادية مهمته... وتقدر الحكومة الدور البناء الذي قامت به الصحافة ووسائل النشر والإعلام وترجو لها المزيد من السداد والتوفيق».

وفي كلمة رئيس مجلس الأمة السيد خالد صالح الغنيم في اختتام الفصل التشريعي الثالث أشار إلى أنه:

«باسم المجلس اخص الحكومات المتعاقبة بالشكر على انصع صفحاتها المرتبطة بحياتنا البرلمانية، واعني ما تحفل به جداول اعمال مجلس الأمة منذ العمل بالدستور في مطلع سنة ١٩٦٣ من مشروعات قانونية جددت الحكومة صياغتها وعمقت محتوياتها وسمت باهدافها».

وبانتهاء الفصل التشريعي الثالث أفرزت الانتخابات العامة الأخيرة مجلساً نيابياً في جو ديمقراطي إيجابي؛ فقد كانت جميع الاتجاهات والاجتهادات السياسية مرضية، فقد قالت افتتاحية **الرأي العام** الكويتية صبيحة الانتخابات، (١٩٧٦/١/٢٧):

«إن الانتخاب في حقيقته هو اعظم اشكال التعبير عن الحرية، وبالتالي فهو اعظم اشكال الاشتراك الشعبي... وذلك ان الاندفاع المتكرر إنما يقيم جذور التجربة الديمقراطية ويخصب ارضها بحيث يستحيل من بعد على اية ريح ان تقتلع هذه الجذور... إلا إذا اتيح لها ان تقتلع شعباً باكمله».

وبعد ظهور النتائج مباشرة علّق علي جابر العلي في جريدة **السياسة** الكويتية، (٧٥/٢/١)، بالقول:

«إن اهمية نتائج الانتخابات الأخيرة لمجلس الأمة فاقت كثيراً الانتخابات السابقة، وفي حالة المقارنة فإن هذه الانتخابات توازي انتخابات المجلس التاسيسي في الأهمية،

> فلاول مرة في التاريخ السياسي الكويتي يحدث تغير يصل إلى ٥٠٪ من اعضاء المجلس».

ويذهب التحليل ليقول إن معظم من سقط من النواب كان مؤيداً للحكومة وسياستها التي لم تكن مرضية، وإن المعارضة لم تخسر كثيراً.

وفي تقييم مجلة **الطليعة** الأسبوعية بعد ثمانية أشهر ونصف، هي عمر الدورة الثانية من الفصل التشريعي الرابع، (الأخير)، لمجلس الأمة، وبعد أن تكثف الهجوم الصحفي على التجربة الديمقراطية وبدأ المواطنون بالإحساس بأن الديمقراطية مستهدفة كتبت **الطليعة**، (العدد ٥٨٢، ١٩٧٦/٨/٣):

> «لم يكن قصد هذا الهجوم خير المجلس ولا الحرص على الحياة الديمقراطية، إنما كان قصده على عكس ذلك. لقد استغلت الأوساط المعادية للديمقراطية سلبيات التجربة وهي نتيجة طبيعية لقوانين وإجراءات وسياسات لا ديمقراطية، لا من اجل المطالبة بتعديل تلك القوانين ووضع حد لتلك الاجراءات والسياسات... إنما تهدف وضع المجلس والديمقراطية تحت طائلة التهديد والوعيد».

وكان هذا التخوف قبل أسابيع قليلة فقط من إجراءات ٢٩ آب/أغسطس ولقد كان من ضمن الإنذارات المبكرة؛ إلّا أن النقد الصحفي الحاد الموجه لمجلس الأمة، والذي أثبتت الأحداث بعدها أنه لم يكن بتلك البراءة، أوصل الوضع إلى نقطته الأخيرة فكان الحل.

لقد أصيب المجتمع السياسي في الكويت بالذهول، وكانت التحليلات الأولى تذهب إلى وجود ضغوط خارجية على الواحة الديمقراطية في جو عصيب تمر به المجتمعات العربية. قد يكون ذاك صحيحاً، إلّا أن النمو الديمقراطي كان مشاهداً وبوضوح، ففي تعليق لصحفي أجنبي، هو د. موكيرجي، لاحظ حماس وديناميية الحملات الانتخابية فكتب في صحيفته يقول[٣٣]:

«إن تجربة الكويت الديمقراطية قد نمّت قوة مجلس الأمة ليصبح مؤسسة ذات وجود نافذ يمكنها ان تواجه السلطة التنفيذية وإن لم تستطع إرغامها على تنفيذ مطالبها».

لقد نمت بالفعل قوة هذه المؤسسة الديمقراطية وأصبحت تشكل ثقلاً سياسياً لا يمكن تجاهله، وكان هذا منطق الأشياء ووصلت المرحلة إلى إعطاء مزيد من الديمقراطية حتى تنمو بشكل أفضل، وكان الخيار الآخر هو وقف هذا النمو. وربما تفيدنا إشارة الدكتور حسن الإبراهيم في دراسته السياسية عن الكويت إذ قال مشيراً لإحدى الأزمات السياسية:

«إن الوضع الذي تواجهه الطبقة الحاكمة في الكويت يشبه وضع كل ملكية تقليدية في مجتمع متحرك».

أو بتعبير آخر(٣٤):

«إن الأسرة الحاكمة في الكويت قررت بان لا تكون ضحية منجزاتها».

ونتيجة للوضع الاقتصادي والاجتماعي الجديد فإننا نجد أن مجتمع الكويت الجديد الذي نضج كتشكيلة اجتماعية اقتصادية خلال الستينات والنصف الأول من السبعينات لم يعد هو ذاك المجتمع الذي بدأت معه التجربة الديمقراطية، ففي خلال ثمانية عشر عاماً بين التعدادين الرسميين في الكويت، (١٩٥٧، ١٩٧٥)، نجد أن زيادة السكان الكويتيين قد زادت بنسبة ٣١٧٪. أما مجمل عدد السكان فقد تضاعف خمس مرات بين التعدادين أي أن مجمل نسبة الزيادة كانت ٤٠٠٪ بمعدل سنوي قدره ٢٢,٢٪ وقد بلغت جملة المبالغ المخصصة للاستملاكات وفق تحليل البنك المركزي، من ١٩٧٠ حتى منتصف ١٩٧٦، ما قيمته ٢٣٦,٤ مليون دينار، (الجدول رقم١).

وقد تضاعف تقريباً دخل الكويت من النفط في السنوات العشر بين ١٩٥٥ و ١٩٦٥ من ١٠٠ مليون دينار إلى ٢٠٦ ملايين دينار، ووصل

بعد عشر سنوات أخرى، (سنة ١٩٧٥)، إلى ٢١٧٥ مليون دينار، أي بزيادة ٩٥٥,٨٪ تقريباً[٣٥]. (بالأرقام، كان الدخل البترولي سنة ١٩٧٠ = ٣٢٠ مليون دينار، سنة ١٩٧١ = ٤٩٦ مليون دينار، سنة ١٩٧٢ = ٥٥٩ مليون دينار، سنة ١٩٧٤ = ٢٥٥٣ مليون دينار كويتي).

هذا الدخل أحدث فورة في القطاع العام والخاص، ونتيجة لارتفاع أسعار النفط والامتلاك النفطي بدا الإنفاق الحكومي يتزايد وهو المحرك الرئيسي للاقتصاد المتسارع، فارتفعت ميزانية الدولة من ٥٦٨,١ م.د.ك.، سنة ٧٤/٧٣ إلى ٩٥٩,٩ م.د. ك.، سنة ٧٥/٧٤. أي بزيادة تقدر بـ ٦٩٪. ولقد بلغت الشركات المساهمة التي تأسست خلال عشرين سنة، (١٩٥٢ - ١٩٧٢)، ٢٨ شركة مجمل رأس مالها ١٥٩,٨٧٢,٨٨٢ م.د.ك.، تساهم الحكومة بحوالى ٨٠,٥٪ من رأس المال. فضلاً عن هذا فإنّ الإنفاق على الخدمات الصحية والتعليمية وإنشاء المصانع جعل بنى المجتمع الكويتي تتغير عن تلك السابقة ونشأت مصالح جديدة أثرت في الحياة السياسية. ففي الستينات نشأت النقابات العمالية والطلابية، (١٩٦٤)، كما أن بعض التنظيمات السياسية كفرع «حركة القوميين العرب» قد نشطت في العمل السياسي إلّا أن غياب تنظيم سياسي حديث ووعي سياسي بكل معنى الكلمة جعل التعاطي مع التجربة الديمقراطية يأخذ من أوّل الأمر الشكل التقليدي ويعتمد على الطائفة والقبيلة والأسرة الكبيرة، حتى أصبحت بعض المناطق الانتخابية حكراً على قبيلة أو طائفة أو أسرة.

ولقد ساعد قانون الانتخاب المعمول به في تكريس هذا الواقع حيث إنّه يسمح بانتقال الناخبين وتركزهم في المناطق التي يفضلون التصويت فيها. إلّا أن هذا القانون كان يمكن أن يتغير من خلال حملة نيابية، (كما حدث في بداية الفصل التشريعي الخامس)، ولقد كان الدعم القبلي والطائفي يتجه نتيجة للتعليم والوعي والممارسة السياسية إلى

الاضمحلال وتحل محله تباشير المجتمع السياسي الجديد على صورة تجمعات سياسية ظهرت بوضوح في السبعينات.

لقد أقر تقرير سياسي شبه رسمي كتب قبل الانتخابات الأخيرة، (١٩٧٥)، هذه الحقيقة حيث قال:

«اتضح لنا ان النواب بالرغم من اعتمادهم، بدرجة متفاوتة، على الدعم القبلي والطائفي، ينكرون ان يكون له عليهم اي تاثير، وكانهم بذلك يخجلون من التصريح بذلك مع انه حقيقة واقعة لا مجال لإنكارها، ولكن هذا التردد او الخجل سيزول لانه حتى في تلك الدول المتقدمة تنزل قوائم تعتمد على دعم طائفي كقوائم الكاثوليك ـ او قوائم اليهود... إلخ. وعموماً فهذه ظاهرة سيلغيها عامل الوقت والوعي السياسي».

حقيقة أن عامل الوعي السياسي بدأ يبرز بشكل واضح خلال السبعينات وبدأ المجتمع بهضم الديمقراطية، فقد طرح التقدميون الديمقراطيون، (كتلة الطليعة)، برنامجاً لانتخابات ١٩٧٠ ثم برنامجاً باسم «برنامج العمل الوطني لنواب الشعب» في كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤ ثم منهاج عمل «التجمع الوطني» (الناصريون) في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٤، مروراً بوثيقة تجمع الأحرار الديمقراطيين، (تجمع ليبرالي ما لبث أن انفرط)، وبرنامج العمل السياسي الوطني لـ «حركة العمل الديمقراطي» وبرنامج عمل الشباب الوطني الدستوري والتجمع الشعبي، إلى جانب مجموعات أخرى لم تعلن عن نفسها، وتجمع هؤلاء خطوط عريضة هي البعد عن التجمعات التقليدية العنصرية: القبلية، الطائفية، الأسرية؛ وتطرح برامج سياسية عصرية، تطالب فيها داخلياً بإصلاحات اقتصادية واجتماعية وسياسية لصالح المجتمع عن طريق إرساء قواعد الديمقراطية؛ ففي منهاج عمل التجمع الوطني نطالع في مجال الحكم قوله[٣٦]:

«إن التجمع الوطني يؤكد على ان الديمقراطية هي اصلح نظام حكم يكفل حرية الشعب بجميع فئاته وطبقاته

الاجتماعية ويتيح للجميع فرصة ممارسة حقوقهم وتحمل واجباتهم» .

ويشدد برنامج التقدميين الديمقراطيين، (كانون الثاني/ يناير ١٩٧٠)، على هذه النقطة فيقول إن الإيمان بحقوق الشعب وحرياته الديمقراطية الكاملة يتطلب العمل الجاد والمخلص لتحقيق المطالب التالية[٣٦]:

ا ـ إلغاء كافة القوانين اللاديمقراطية وبالذات قوانين الصحافة والأندية والوظائف العامة.

ب ـ إشاعة الديمقراطية في المجتمع بضمان حرية التعبير.

جـ ـ عدم تدخل السلطة في سير الانتخابات.

د ـ إعطاء المرأة حقوقها كاملة وذلك بالسماح لها بالترشيح والانتخاب.

ويعود برنامجهم الوطني لعام (١٩٧٤) فيقول[٣٦]:

«إن الدفاع عن المكتسبات الديمقراطية وترسيخها كما هو الدفاع عن الاستقلال الوطني مهمتان رئيسيتان من المهام الأساسية الملقاة على عاتق كافة القوى والعناصر الوطنية في المرحلة الراهنة» .

لقد نما الوعي السياسي نتيجة للنمو الاقتصادي والاجتماعي في الكويت خلال خمسة انتخابات عامة منها الأول للمجلس التأسيسي وأربعة لمجلس الأمة ومن خلال الجدولين رقم (٢، ٣) تتبيّن لنا اتجاهات التصويت منذ المجلس التأسيسي وحتى المجلس الثالث، كما يتبين لنا إقبال الناخبين في الدوائر على التصويت (أنظر الجدولين الملحقين رقم ٢، ٣).

ومن قراءة الجدول رقم (٢) يمكن ملاحظة أن العملية الديمقراطية في الكويت تسير نحو الحصافة، (Levelheaded)، من خلال الترشيد الاجتماعي والنقاش المستمر حولها، ودرجة المشاركة الشعبية فقد بلغ

عدد المرشحين في المجلس الأخير ٢٧٦ مرشحاً وقد كان في المجلسين السابقين الثالث والثاني ١٨٣ و٢٢٢ على التوالي، كما أن مجموع الناخبين المقيدين قد ارتفع من المجلس الأول، (١٩٦٣)، إلى المجلس الثالث، (١٩٧١)، إلى حوالى ١٤٠٪، وإذا تركنا هامشاً لتزايد عدد السكان، (عن طريق التجنيس الهادف)، فإن نسبة المشاركة لا تزال مرتفعة. وعندما نطالع نسبة المقترعين بالفعل من المسجلين في جداول الانتخاب، نجد أن متوسط الاقتراع في انتخابات المجلس الثالث، (١٩٧١)، تصل إلى ٥٠,٤٪ وهي نسبة إذا قورنت بالنسبة العالمية نجدها متقاربة مع أي انتخابات تجري في دول عريقة في الديمقراطية التمثيلية. كما نجد أنه حتى في الدوائر المعروفة بأنها مغلقة قبلياً أو طائفياً فإن عدد المرشحين المؤمنين بالديمقراطية يزيد على عدد المرشحين للطائفة أو القبيلة، وهذا ما يحملنا على القول بأن العمل السياسي الديمقراطي أخذ يساهم في نمو الوعي الانتخابي سنة بعد سنة، وبمقارنة عدد الأصوات التي حاز عليها كل من الفائز الأول والأخير في انتخابات المجلس الأول، (١٩٦٣)، والرابع، (١٩٧٥)، نلاحظ هذا الإقبال في استخدام الحق الانتخابي. فعندما نجد أن أقل عدد من الأصوات حاز عليها فائز في انتخابات المجلس الأول كانت ١٩٢ صوتاً، (الدائرة الثالثة)، لم يقل حصول أي من الفائزين في الانتخابات الأخيرة عن ٥٠٤ أصوات، (الدائرة الأولى)، في انتخابات المجلس الرابع، (١٩٧٥). وبالمقارنة فإن أكبر عدد من الأصوات حاز عليها فائز أول في المجلس الأول كانت ١٠٤٦ صوتاً، (الدائرة الخامسة)، بينما أكبر عدد من الأصوات حاز عليها فائز أول في المجلس الأخير كان ٢١٤٠، (الدائرة العاشرة). كما أن العثرات التي مرت بها التجربة الديمقراطية في الكويت أثبتت أن جمهور الناخبين يتمتعون بوعي يستطيعون من خلاله أن يحددوا الأصلح. ففي أعقاب أزمة سياسية حول

اتفاقيات عائدات النفط رفضتها المعارضة الوطنية، بدأ المجلس، (الذي يضم أكثرية موالية)، بالموافقة على مجموعة من الإجراءات التي نظرت إليها المعارضة بأنها غير دستورية، منها قانون المطبوعات والنشر وقانون الموظفين والنوادي الذي كبّل العمل السياسي الشعبي. فلقد حظر قانون الأندية على الجمعية أو النادي التدخل في السياسة أو التعرض لها، (مادة ٦)، أما قانون المطبوعات والنشر فقد أدخل تعديلاً على المادة ٣٥ أعطى الحكومة الحق في «تعطيل الجريدة لمدة لا تزيد على السنة وفي إلغاء ترخيص الجريدة». أما قانون الوظائف العامة المدنية فقد أعطى تعديل المادة (١٤٩) منه الحكومةَ الحق في فصل الموظف من الوظيفة، وأجاز لها حرمانه من كل أو بعض حقه في التقاعد والمكافأة وحرمانه من التعيين في أي وظيفة عامة أخرى، وكذلك حرمانه من حقوقه السياسية (الترشيح لعضوية المجالس العامة).

كان إعطاء هذه السلطات للحكومة قد دفع المعارضة إلى الاحتجاج على ما سمته بـ «تقليص الديمقراطية»، وهذا دفع ثمانية من كتلة النواب الوطنيين، (حركة القوميين العرب)، إلى الاستقالة المُسَبَّبة والتي كان ملخصها الاحتجاج على «تقليص الديمقراطية»[٣٧] وبعدها أجريت انتخابات تكميلية في ١٩٦٦، فكان فرق مجموع الأصوات، (أنظر الجدول رقم ٤)، في كلا الانتخابين هو ٤٥٩٤ صوتاً بين ما ناله نواب المعارضة المستقيلون، وبين من رشح في أماكنهم. أي أن ٦٧,٢٧٪ من الذين صوتوا في المرة الأولى قاطعوا الانتخابات في المرة الثانية إظهاراً لتأييد المعارضة في موقفها. لقد هزّت هذه الأزمة الوضع الديمقراطيَّ برمّته لا سيّما وأن آمالاً عراضاً كانت قد علّقت على ما يمكن أن يقوم به ذلك المجلس من تحقيق لمزيد من المكتسبات الديمقراطية، ولا سيّما أيضاً أن استقالة المعارضين من النواب أسقطت فرص المعارضة من داخل مجلس النواب ومهّدت السبيل لإقرار القوانين

المقيدة للحريات من مثل قانون تعطيل الصحف إدارياً وقانون تعيين المختارين تعييناً.

مع هذا فإن المجلس استطاع أن يحقق بعض المكتسبات العامة، مما دفع السلطة السياسية إلى أن تقوم بإجراءات منفردة في غياب المجلس، (عمليات التثمين في صيف ١٩٦٦)، وتعد العدة لانتخابات «مسيسة» للمجلس الثاني.

وهكذا ففي انتخابات ١٩٦٧، ظهرت الأزمة الرئيسية الثانية في مسيرة الديمقراطية الكويتية. ففي ما سمّي لاحقاً بمجلس ٢٥ كانون الثاني/ يناير ظهرت النتيجة مخيبة لآمال القوى الوطنية، واتُّهمت السلطة علناً بالتزوير الانتخابي لمرشحين مرضي عنهم، وقد طعن ٣٨ مرشحاً، بمن فيهم ستة من الذين فازوا، بنزاهة الانتخابات، وانضمت إليهم بعض الجمعيات المهنية وجمعيات النفع العام كجمعية المحامين، وجمعية الصحفيين، والاتحاد الوطني لطلبة الكويت وجمعية الخريجين الكويتيين واتحاد العمال، إلّا أن كل هذه الاحتجاجات ذهبت سدى، ومن خلال مسيرة وممارسة المجلس المنتخب الثاني ظهر للسلطة أن هذا المجلس مع طواعيته لم يكن ليفي بتطلعات ورغبات المواطنين الذين واجهوا هذا النوع من العمل السياسي بالسلبية مما جعل سمو رئيس مجلس الوزراء في نهاية الفصل التشريعي، (حزيران/ يونيو ١٩٧٠)، يدلي ببيانه الذي قال فيه حول هذا الموضوع:

> «إن علينا عندما نتحدث عن الدستور، ان نتمسك بجوهره الذي نحرص عليه جميعاً، وما طواه من قيم ومعان، وان نتفادى عيوباً عديدة اظهرها العمل خلال السنوات الماضية، وان نضع في الاعتبار ان هناك العديد من المواطنين الذين ساهموا في بناء الكويت بسواعدهم واموالهم قد آثروا البقاء بعيدين عن المجالس التشريعية لسبب او آخر، بينما الصالح العام يتطلب وجودهم

في هذه المجالس للاستفادة من خبرتهم وكفاءتهم وإخلاصهم لوطنهم».

وكان مجمل ما طرح سمو ولي العهد في خطابه التاريخي مراجعة للوضع السياسي الذي ساد، وقد لاحظت افتتاحيات الصحف التي صدرت في اليوم التالي للخطاب هذا الوضع وأشارت مباشرة إلى المجالس التشريعية، فقالت **السياسة**، (٢٥ حزيران/ يونيو، ١٩٧٠):

«إن خطاب جابر الأحمد يمكن ان يعتبر إيحاء للذين ابتعدوا عن مسرح السياسة الكويتية بالرغم من اهمية دورهم الماضي والحاضر خصوصاً الذين لم تاتهم الفرصة للمشاركة في العمل من خلال المجالس التشريعية وغيرها من مجالات المشاركة في مسؤوليات الحكم، وذلك لاعتقاد هؤلاء بانه لم يعد لهم مكان، وان نتيجة الانتخابات القادمة ستكون مثلما كانت عليه في السنوات الأربع الماضية... فاصحاب الكفاءات لا يتصورون ابداً ان الوضع الانتخابي بشكله الماضي سيتيح لهم فرصة النجاح، كما انهم لا يتصورون فشلهم باي شكل من الأشكال، خاصة إذا ما جاء هذا الفشل بواسطة الإفشال».

كان من الواضح أن السلطة السياسية ـ نتيجة للواقع الموضوعي ـ لا تستطيع أن تتجاوز رغبات وطموحات الشعب، من خلال الاستفتاء القسري عن شخوص سياسية، كما أن ضعف الحركة الوطنية في هذه المرحلة، وانشقاق أجنحتها، حال دون تقديم البديل الشعبي، فجاءت انتخابات المجلس الثالث، (١٩٧١)، كمحصلة لما ترغب فيه السلطة من جهة وما تستطيع الحركة الوطنية أن تقدمه؛ وقد علقت إحدى الوثائق السياسية لفصيل من الحركة الوطنية على هذا الموضوع فقالت: (نسخة أولية من برنامج التقدميين الديمقراطيين «كتلة الطليعة»):

«لقد كانت انتخابات ١٩٧١ وسيلة للتوعية لها قيمة كبيرة يجب ان لا يستهان بها، لما لها من تاثير في إغناء العمل الوطني».

وفي المجلس الثالث، (١٩٧١)، وجد جزء من الحركة الوطنية نفسه مطالباً بخوض هذه الانتخابات بعد أن حصل تطور جذري في جسم القوة الوطنية الفاعلة، (حركة القوميين العرب)، بين (١٩٦٧ - ١٩٧١) وإذا كان المجلس الثاني هو محصلة لما وصل إليه النظام من قناعة بأنّ سلبيّة المعارضة هي عنصر معطل للوضع الديمقراطي، ومن قناعة المعارضة بأن الانسحاب هو عمل سلبي وعليها أن تقول رأيها كمعارضة من داخل المجلس، وجاء مجلس ١٩٧١، (الثالث)، الذي مثل مرحلة الانتقال والوفاق بين السلطتين التشريعية والتنفيذية ومن خلالها خطت الديمقراطية في الكويت خطوات إيجابية كبيرة وحققت قوانين حامية للحريات، (إلغاء المادة ٣٥ من قانون الصحافة، إنشاء المحكمة الدستورية، ثم لأول مرة استجواب بعض الوزراء في المجلس... إلخ، مع إسقاط اتفاقية المشاركة النفطية ٢٥٪ أو ٦٠٪)، أوصلت المعارضة بأجنحتها إلى الاقتناع بضرورة المساهمة الأساسية في إغناء التجربة وإيصالها إلى أهدافها. من هنا جاءت انتخابات المجلس الرابع، (١٩٧٥)، في جو من الانفتاح الديمقراطي النسبي مما لم يكن متوفراً من قبل، حيث تمت انتخابات ١٩٦٣ والبلاد في بداية تنفسها لهواء الحرية بعد حماية طويلة ومرهقة، وتمت انتخابات ١٩٦٧ في ظل قوانين مقيدة للحريات، وانتخابات ١٩٧١ في جو تذمر ويأس جاء نتيجة شعور بالتزوير في الانتخابات السابقة التي أدخلت البلاد في مرحلة الكساد السياسي، مع إدخال المجلس والحكومة في جو من الغربة الشعبية، لذلك جاءت الانتخابات الأخيرة انفتاحاً لم يكن معهوداً من قبل، وتعددت وسائل التبصير، بداية من النشاط الفردي إلى النشاط الملحوظ الذي مارسته الصحافة، مع تصاعد نشاط المؤسسات والهيئات الشعبية متمثلاً في الندوات والمحاضرات والمهرجانات، حتى بروز التنظيمات السياسية المتعددة الميول والاتجاهات مع مطالبات بحريات أوسع

ومناقشات للمشكلات العامة وحتى المطالبة بتشكيل الأحزاب[٣٨].

وجاءت نتيجة الانتخابات التنظيمية لصالح القوى الجديدة في المجتمع حتى أن العنوان العريض الذي ظهر بعد الانتخابات في إحدى الصحف الكويتية كان: «مجلس جديد جديد... يتميز بالليبرالية والانفتاح»، (**السياسة**، ٢٩ كانون الثاني/ يناير ١٩٧٥). وكان تعليق الصحف العربية محدداً شكل العمل السياسي الكويتي، فقالت **الأنوار** في ٧٥/١/٣١:

> «نتائج الانتخابات الكويتية لا تعتبر انقلاباً إذا نظرنا إليها من الزاوية السياسية المباشرة، رغم اهميتها ودلالتها، ولكن إذا نظرنا إليها بمنظار تاريخي اجتماعي يتعدى إطار التغيرات السياسية السريعة، فهي تمثل تحولاً عاماً قد يكون في المستقبل علامة بارزة في تطور الكويت السياسي».

كما كتبت **الصياد** في ٧٥/٢/٦:

> «إن التيار الفائز حقاً والغالب حقيقة في الانتخابات الكويتية هو التيار الليبرالي الوسطي العقلاني العصري، وصحيح أن هذا التيار ليس ممثلاً في كتلة معينة او تيار حزبي منغلق، ولكنه يمثل اتجاهاً عاماً لا يمكن إنكاره».

هكذا كان استقبال المجلس الرابع، الديمقراطي، في الكويت وخارجها؛ وبهذا الحجم كانت الطموحات المحلية والعربية تتحلق حول الشعلة التي كانت هي المضيئة في جو من السواد العربي، وكان معلقاً على هذا المجلس الجديد الكثير من الآمال لقيادة المسيرة الديمقراطية إلى الأفضل، وإنضاجها في ظل ظروف عربية وعالمية شديدة التعقيد وبالغة الدقة.

## الخلاصة

من استعراضنا للتجربة الديمقراطية على امتداد ساحة الخليج ودقائق التجربة الكويتية على وجه الخصوص، التي هي أعمق وأطول تجربة،

يمكن لنا أن نلاحظ أن أنظمة الحكم الحالية في الخليج على وجه العموم، (نتيجة لملكية الدولة وبالتالي السلطة للقاعدة الاقتصادية)، ليست على قناعة تامة بمبدأ المشاركة في السلطة، مع أن بعضاً منها على استعداد للتنازل عن بعض السلطة بنسب متفاوتة لظروف موضوعية وتاريخية محددة. ولقد أثبتت التجارب التاريخية العربية أن البديل للديمقراطية يضم جوانب سلبية أسوأ بكثير من الديمقراطية بسلبياتها، حيث لا مناص من سيطرة العسكر في النهاية ووأد حق الفرد والمجتمع على السواء.

إن غياب الديمقراطية في مجتمعات تملك وتسيطر على المحركات الاقتصادية في المجتمع، (الدولة وبالتالي السلطة)، تجعل منها في النهاية احتكاراً لقلة، تنحصر المشاركة فيها، ويبقى معظم الشعب في اغتراب، بعيداً عن مركز اتخاذ القرار فتتفاقم المشكلات الاجتماعية وبالتالي السياسية.

إن المقارنة بين واقع مجتمعات الخليج، السياسية والاجتماعية الحالية، والوضع السائد في معظم المجتمعات العربية من حيث استمرارية الديمقراطية هو مقارنة غير موضوعية، فلقد سارت المجتمعات العربية إلى حلول اجتماعية تختلف عما هو سائد الآن في مجتمعاتنا الخليجية، حيث تتبنى تلك المجتمعات حلولاً اشتراكية لمشكلاتها الاجتماعية، وتسير مجتمعاتنا في طريق ليبرالي تصبح الديمقراطية فيه بحكم الفلسفة الاقتصادية هي السائدة، كما أن قدرة النظام السياسي في هذا المسار تكون مرنة في الخلق والاستجابة والاحتضان من أجل البقاء والتطور كي لا يمسي الإطار أضيق من أن يحتوي المضمون.

إن هناك أهدافاً اجتماعية مرحلية يمكن أن تتحقق لمصلحة بناء الدولة على ضفاف الخليج من خلال ممارسة ديمقراطية صحيحة منها:

١) خدمة الوحدة الوطنية عن طريق تذويب الفوارق التقليدية التي

ورثها مجتمع الخليج من القرن الماضي وهي الطائفية، والقبلية، والتعصب العائلي. إنّ تذويب هذه الفوارق ينقل المجتمع مع عناصره المشاركة الأخرى ـ التعليم في مطلعها ـ من مجتمع القبيلة إلى مجتمع الدولة، ويقدم في نفس الوقت تجربة حقيقية للمجتمعات العربية، التي عندما فقدت الديمقراطية فقدت كثيراً من القيم الإنسانية.

٢) يمكن لها أن تحقق أيضاً توازناً في البيئة الاجتماعية، فتعمل، كمرحلة انتقال طويلة، على تنقية الشوائب الاجتماعية التي أفرزتها طبيعة إنتاج قديم، (الغوص ، الزراعة، الرعي)، إلى بيئة اجتماعية حديثة في ظل طبيعة الإنتاج الجديد المعتمد على الصناعة والتجارة مع احتياطي اقتصادي نفطي هائل.

٣) أيضاً من الممكن الوصول إلى سلام اجتماعي نسبي في مجتمعات تغص بتناقضات اجتماعية أفرزها الواقع الموضوعي وتطور العنصر الإنساني للوقوف أمام مطامع القوى الإقليمية المعادية والدولية التي تحاول قلقلة هذا السلام الاجتماعي الداخلي كخطوة لتحقيق مصالحها.

٤) كما أن الديمقراطية تحقق الرقابة الشعبية وتشددها على أجهزة الدولة التي تأخذ على عاتقها ـ كما هو واقع ـ تنفيذ الجزء الأكبر من خطط التنمية، وتكفل توزيع الثروة العادل.

ومن هنا تتحقق المشاركة الوطنية وتكسر حلقة الاغتراب في المجتمعات الجديدة. إن على القوى الوطنية ـ نتيجة للواقع الموضوعي ـ أن تشكل قوى ضاغطة ومنظمة ورشيدة للوصول من خلال مطالب واضحة ومحددة إلى الأهداف المرحلية التي تطمح هذه المجتمعات إلى تحقيقها، وعليها ـ القوى الوطنية ـ وعلى تنظيمها وعقلانيتها سوف يتوقف مسار التقدم لتحقيق هذه الأهداف.

إن الحكم المركزي للدولة الحالية في الخليج يعتمد على الشرعية

القبلية حيث ينص معظم الدساتير على أن الحكم في سلالة أو عشيرة محددة، هذا الحكم المركزي يتناسب عكسياً مع المطالب الشعبية للمشاركة في الحكم من القوى والمجتمع الجديد. ومن المنطقي أن تكون عملية تعميق المشاركة ـ الديمقراطية ـ عملية تضع المصادر المتناقضة للسلطة ـ الشرعية القبلية ـ والسلطة الشعبية في خط متصادم.

ومن المنطقي بعد ذلك الخروج بمحصلة تحددها الظروف الاجتماعية والاقتصادية والموضوعية المحيطة.

لذلك فإن مرحلة العمل الوطني والاجتماعي القادمة في مجتمعات الخليج يجب أن تخضع لشعار إعادة الديمقراطية التمثيلية، لتحقيق المشاركة الأكبر والأعم في بناء الدولة وصياغة المجتمع الجديد، ليس من أجل هدف ذاتي إقليمي فقط، إنما من أجل دفع هذه التجربة إلى المجتمعات العربية الأخرى.

جدول رقم (١)

## المبالغ المخصصة لغرض الاستهلاكات في الكويت وفق تحليل البنك المركزي(*) (بملايين الدنانير)

| السنة | المبالغ |
| --- | --- |
| ١٩٧١/٧٠ | ٢٤,٤ |
| ١٩٧٢/٧١ | ١٩,٩ |
| ١٩٧٣/٧٢ | ١٥,٧ |
| ١٩٧٤/٧٣ | ١٩,٤ |
| ١٩٧٥/٧٤ | ٤٧,٧ |
| ١٩٧٦/٧٥ | ١٠٩,٣ |
| المجموع | ٢٣٦,٤ |

(*) إلى نهاية آذار/مارس ١٩٧٦

جدول رقم (٢)

## عدد المرشحين في كل دائرة ومجموع الناخبين ونسبة أصوات المقترعين

| | المجلس التأسيسي ١٩٦٢ | | المجلس الأول ١٩٦٣ | | المجلس الثاني ١٩٦٧ | | المجلس الثالث ١٩٧١ | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | مجموع الناخبين المسجلين | عدد المرشحين | مجموع الناخبين المسجلين | عدد المرشحين | مجموع الناخبين المسجلين | عدد المرشحين | مجموع الناخبين المسجلين | عدد المرشحين | نسبة المقترعين |
| الأولى الشرق | ٢٠٨٨ | ١٣ | ٢٤٧٧ | ٢١ | ٢٧٧٨ | ١٢ | ٣١٣٩ | ١١ | ٥٢,٥ |
| الثانية القبلة | ٧١٦ | ٤ | ٧٦٢ | ١٨ | ١١٦٨ | ١٤ | ١٤٣٣ | ١١ | ٥٢,٨ |
| الثالثة الشويخ | ٤٩٥ | ٦ | ١٣١٥ | ١٦ | ٢٦٩٥ | ٢٢ | ٥٣١٢ | ٢٥ | ٥١,٦ |
| الرابعة الشامية | ١٢٨٠ | ٨ | ٢٣٢٦ | ٢٧ | ٤٥٠٤ | ٣٨ | ٦٥٠٢ | ٢١ | ٣٧,٣ |
| الخامسة كيفان | ١٠١٦ | ٦ | ١٧٥٩ | ١٩ | ٣٢٥٧ | ٣١ | ٤٧٠٩ | ١٤ | ٤٦,٤ |
| السادسة القادسية | ١٠٩٩ | ٤ | ١٤٦٧ | ٢٦ | ١٨٤٠ | ٢٥ | ٣٠٧٧ | ٢٠ | ٥١,٨ |
| السابعة الدسمة | ١٤٤٩ | ١١ | ١٦٢٤ | ٢٤ | ٢٩٣٧ | ١٩ | ٢٩١٢ | ١٥ | ٦١,٩ |
| الثامنة حولي | ٨٨٢ | ٨ | ١٢٢٠ | ١٤ | ١٨٦٣ | ٢٥ | ٢٤٨٩ | ١٧ | ٥٤,٢ |
| التاسعة السالمية | ١١٤٩ | ٩ | ١٦٣٣ | ٢٠ | ٢٤٧١ | ١٠ | ٣٥٥٣ | ١٨ | ٥٣,٠ |
| العاشرة الأحمدي | ١١٧٤ | ١٤ | ٢٢٧٠ | ٢٠ | ٣٧٨٤ | ٢٦ | ٧٥٢٧ | ٣١ | ٥٤,١ |
| | ١١,٢٨٨ | ٧٣ | ١٦,٨٨٩ | ٢٠٥ | ٢٧,٢٩٧ | ٢٢٢ | ٤٠,٦٤٩ | ١٨٣ | ٥٠,٤ |

# مراجع الجدول رقم (٢)

١ ـ خطاب وزير الداخلية رقم ١/٨ ـ ٢٩٩٩ المؤرخ في ٢ أيلول/سبتمبر ١٩٧٤ رداً على سؤال عضو المجلس السيد أحمد النفيسي حول أسماء المرشحين لانتخابات مجلس الأمة في كانون الثاني/يناير ١٩٦٣. ومن الواجب الذكر أن الرد لم يتضمن أسماء من تغيب عن الإدلاء بصوته رغم شمول السؤال عن ذلك.

٢ ـ خطاب وزير الداخلية رقم ١/٨ ـ ٢٩٩٨ المؤرخ في ٢ أيلول/سبتمبر ١٩٧٤ حول انتخابات المجلس التأسيسي.

٣ ـ **الطليعة**، عدد ١٥٠١ تاريخ ١٩٧٤/١١/٣٠.

٤ ـ خطاب وزير الداخلية رداً على سؤال السيد النائب عبد اللّه النيباري برقم ١/٨ ـ ١٥١٨ في ٢٩ نيسان/أبريل سنة ١٩٧١ حول انتخابات مجلس الأمة الثالث.

٥ ـ خطاب وزير الداخلية رداً على سؤال السيد النائب عبد اللّه النيباري برقم ١/٨ ـ ٥٥١٥ بتاريخ ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٢ حول الناخبين الذين أدلوا بأصواتهم والمتغيبين في انتخابات مجلس الأمة الثالث.

جدول رقم (٣)

## مقارنة بين عدد الأصوات التي حاز عليها الفائز الأول والفائز الأخير في كل من انتخابات المجلس الأول والأخير ٦٣-١٩٧٥ في الانتخابات العامة في الكويت، (عدا الدائرة الرابعة لسنة ١٩٧٥)

| الدائرة | | انتخابات مجلس الأمة ١٩٦٣ | انتخابات مجلس الأمة الرابعة (الأخيرة) ١٩٧٥ |
|---|---|---|---|
| الأولى | الأول | ٨٢٨ | ٩٠٠ |
| | الأخير | ٧٣٤ | ٥٠٤ |
| الثانية | الأول | ٣٦٥ | ٦٧٤ |
| | الأخير | ١٩٢ | ٥٨٦ |
| الثالثة | الأول | ٦٨١ | ١٢٤٠ |
| | الأخير | ٤٨٨ | ٩١٢ |
| الرابعة | الأول | ٧٧٢ | — |
| | الأخير | ٥٤٨ | — |
| الخامسة | الأول | ١٠٤٦ | ٩٨١ |
| | الأخير | ٥٢٧ | ٧٧٠ |
| السادسة | الأول | ٨٠٥ | ٩٢٩ |
| | الأخير | ٣٤٤ | ٥٧٨ |
| السابعة | الأول | ٥٦٥ | ١٧٩٩ |
| | الأخير | ٤٥٧ | ١٥١٣ |
| الثامنة | الأول | ٩٣٧ | ١٠٦٢ |
| | الأخير | ٤٧٠ | ٦٥٢ |
| التاسعة | الأول | ٦٦٢ | ١١٥٩ |
| | الأخير | ٤٤٦ | ٨٩٨ |
| العاشرة | الأول | ٨٠٣ | ٢١٤٠ |
| | الأخير | ٥٨٣ | ١٤٤٣ |

جدول رقم (٤)

## الفرق في الأصوات بين انتخابات ١٩٦٣ وانتخابات ١٩٦٦ التكميلية

| انتخابات يناير ١٩٦٣ | | عدد الأصوات التي حازها المرشح | الانتخابات التكميلية ١٩٦٦ | عدد الأصوات التي حازها المرشح |
|---|---|---|---|---|
| الاسم | الدائرة | | | |
| ١ ـ د. أحمد الخطيب | الثامنة | ٩٣٧ | عبد العزيز المساعيد | ١٥٧ |
| ٢ ـ سامي المنيس | الثامنة | ٧٤٣ | ناصر المعيلي | ١٣٠ |
| ٣ ـ سليمان المطوع | الثامنة | ٦٨٤ | راشد الهاجري | ١٢٩ |
| ٤ ـ على عبد الرحمن العمر | الخامسة | ٥٢٧ | محمد الوزان | ٣١٨ |
| ٥ ـ عبد الرزاق الخالد | الثانية | ٢١٥ | سليمان الدويخ | ٢٠٣ |
| ٦ ـ جاسم القطامي | الخامسة | ١٠٤٦ | غنام علي حمدان | ٢٠٤ |
| ٧ ـ يعقوب الحميضي | الخامسة | ٩٥٠ | أحمد نايف الخليفي | ١٦٠ |
| ٨ ـ راشد التوحيد | الخامسة | ٦٤٣ | أحمد عبد الجليل | ١٢٩ |
| المجموع | | ٦٠٢٤ | | ١٤٣٠ |

# الهوامش والمصادر

(١) نعني هنا على وجه التحديد بمجتمعات الخليج، مجتمعات إمارات الخليج والتي جرى التعارف أنّها: الكويت، البحرين، قطر، دولة الإمارات العربية المتحدة وعمان، وقد يشمل التحليل في هذه الدراسة مجتمعات الجزيرة العربية، (خاصة المملكة العربية السعودية)، للتشابه الكبير في الظروف الموضوعية والثقافية والإنتاجية.

(٢) إبراهيم إبراهيم، (تحرير)، **دراسات في الاقتصاد والسياسة**، مجموعة محاضرات للندوة الدبلوماسية في أبو ظبي، ١٩٧٥/٧٤. كذلك عدنان إسكندر، **تحديث الدولة العربية**، ص ٧٢ - ٧٣.

(٣) يوسف بن عيسى القناعي، **صفحات من تاريخ الكويت**، الطبعة الرابعة، مطبعة الحكومة، ١٩٦٨، ص ٣٠ - ٣١.

(٤) كلود موريس، **صقر الصحراء زايد**، منشورات وزارة الإعلام، أبو ظبي، ١٩٧٥، ص٣.

(٥) Serjeant R.B. & L. Bidwell edt., *Arab Studies II.* Lienhardt, P., *The Authority of Shaikhs in the Gulf - An Essay in Nineteenth Century History*, pp. 61 - 74.

(٦) د. عبد اللّه شريط، **الفكر الأخلاقي عند ابن خلدون**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، تونس، ١٩٧٥، ص ٢٠٠.

(٧) إنضمت دول الخليج: البحرين، قطر، ودولة الإمارات إلى الجامعة العربية بين أيلول/سبتمبر وكانون الأول/ديسمبر ١٩٧١ وانضمت الكويت قبل ذلك في ٢٠/٧/ ١٩٦١. أما انضمام دول الخليج إلى الأمم المتحدة فقد كان: الكويت في ١٤/٥/ ١٩٦٣، قطر والبحرين في ٢١/٩/١٩٧١ والإمارات في ٩/١٢/١٩٧١.

(٨) كان تعداد سكان الكويت عام ١٩٥٧ هو ٢٠٦,٤٧٣ ألفاً ثم قفز إلى ٩٩٤,٨٣٧ ألفاً سنة ١٩٧٥. ولتفاصيل أكثر حول التعداد العام لسكان الكويت أنظر:

- محمد علي الخرس، **دراسة سكانية لخصائص وسمات المجتمع الكويتي**، مجلس التخطيط، ١٩٧٥، منسوخ على الآلة الكاتبة.

- **التعداد العام للسكان**، مجلس التخطيط، الكويت، الجزء الأول، ١٩٧٥، أيار/ مايو ١٩٧٦.

(٩) الأرقام مستخلصة من:

ـ **المجموعة الإحصائية السنوية**، حكومة البحرين، مكتب الإحصاء، أيلول/ سبتمبر ١٩٧٥.

ـ د. محمد سيف الدين فهمي، **خارطة تعليمية للبحرين ١٩٧٦ ـ ١٩٩١**، وزارة التربية والتعليم، البحرين، ص ١٧ ـ ١٩، منسوخ على الآلة الكاتبة.

(١٠) Confidential, *The First Population Cenuss of Qatar*, April/May 1970, Ministry of Overseas Development, M.E.D.D, pp. 15 - 20.

(١١) إسحق القطب ومحمد الرميحي، **التحضر في الخليج العربي**، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٦، مخطوط مقدم لمعهد الدراسات العربية بالقاهرة، (جدول رقم ٨).

(١٢) لتفاصيل أكثر أنظر، (مطبوعاً على الآلة الكاتبة):

Sinclair Clive, *The Implication of the Changing Demographic Characteristics in* Kuwait.

(١٣) لتفاصيل أكثر حول هذا الموضوع أنظر المرجع السابق؛ وكذلك: باسم سرحان، **دراسة لمؤشرات التنمية الاجتماعية في الكويت ١٩٥٧ ـ ١٩٧٥**، المعهد العربي للتخطيط، الكويت ١٩٧٦، منسوخ.

(١٤) أنظر (٩) ب أعلاه.

(١٥) حسين محمد البحارنة، **الاتجاهات الدستورية والسياسية المعاصرة في منطقة الخليج العربي**، رابطة الاجتماعيين، الكويت، نيسان/أبريل ١٩٧٤، ص ١٢ ـ ١٥.

(١٦) لم يكن النص في النظام الأساسي المؤقت لقطر، (١٩٧٠)، هو نظام انتخاب مباشر إذ أن المادة ٤٥ من ذاك النظام نصت على أن الدوائر العشر الانتخابية المنصوص عليها تقوم بانتخاب أربعة أعضاء يختار الحاكم اثنين منهم ليكونا عضوين عن الدوائر في مجلس الشورى.

(١٧) تنص المادة ٦٨ من الدستور المؤقت للإمارات على أن يشكل المجلس من ٤٠ عضواً وتوزع مقاعده على الشكل الآتي: ٨ مقاعد لكل من أبو ظبي ودبي، ٦ مقاعد لكل من الشارقة ورأس الخيمة، ٤ مقاعد لكل من عجمان وأم القيوين والفجيرة.

(١٨) علي هاشم، **النهار**، ٢٠ شباط/فبراير ١٩٧٢.

(١٩) أنظر:

ـ محمد إبراهيم، **الديمقراطية في دولة الإمارات العربية المتحدة**، منشورات وزارة الإعلام والسياسة، رقم ٩، كانون الثاني/يناير ١٩٧٥، ص ٢٧.

ـ محمد إبراهيم، **أسس التنظيم السياسي والدستوري لدولة الإمارات العربية المتحدة**، مركز الوثائق، أبو ظبي، ١٩٧٥.

(٢٠) حول الأوامر الأميرية بوقف التجربة في كل من البحرين والكويت أنظر: مجلة **دراسات الخليج والجزيرة العربية**، العدد الرابع، السنة الأولى، تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٥، والعدد الثامن، السنة الثانية، تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٦.

(٢١) تصريح سمو رئيس الوزراء الشيخ خليفة بن سلمان لـ **السياسة** (الكويتية)، نشر بتاريخ ٧٥/٨/٢٦. مثبت في: **أحداث أغسطس وأزمة النظام في البحرين**، منشورات الجبهة الشعبية في البحرين، ص ١١٥.

(٢٢) من خطاب سمو ولي العهد ورئيس الوزراء الكويتي في ١٩٧٦/٨/٣١.

(٢٣) راجع: Dorothy Pickles, *Democracy*، ترجمه إلى العربية زهدي جار الله، دار النهار للنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٧٢، ص ١٢ ـ ١٥.

(٢٤) شر ارم شوبين ومحمد فاروق، *Recent trends in Middle East Politics and Iran's Foreign Policy Options*, Tehran, 1975.

(٢٥) قرار أمير دولة قطر رقم ٧ لسنة ١٩٧٥، وقرار أمير دولة قطر رقم ١١ لسنة ١٩٧٥؛ كذلك **الفجر** (الدوحة)، في ١٩٧٥/١١/١ **والأهرام** (القاهرة)، في ١٩٧٥/١٢/١٨.

(٢٦) أنظر: جريدة **الاتحاد**، (الإمارات)، الخميس ٨ جمادي الثانية/١٣٩٢ في ٢٠ تموز/ يوليو ١٩٧٢، **والاتحاد**، ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٥؛ ثم **خطاب الشيخ زايد**، من منشورات وزارة الإعلام، رقم ١٨.

(٢٧) عبد الوهاب الأزرق، **موجبات تعديل الدستور المؤقت**، سلسلة الدراسات الإعلامية رقم ١٤، دولة الإمارات العربية المتحدة، ص ٨٩ ـ ٩٠.

(٢٨) **الأهلي**، العدد الرابع، السنة الرابعة، آب/أغسطس ١٩٧٥، «من الذي يضع الدستور الدائم؟»، عبد الخالق عبد الله.

(٢٩) أنظر جريدة **الاتحاد**، ١٣ و ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٦.

(٣٠) عبد العزيز عبد الله الصرعاوي، «منطقة الخليج العربي في مواجهة تحديات الحاضر والمستقبل»، محاضرة في رابطة الاجتماعيين، الكويت، ٧٤/١/٢٨، (منسوخ على الآلة الكاتبة).

(٣١) **الفجر** (الدوحة)، ٧٦/٩/٦.

(٣٢) وزارة الإعلام الكويتية، **مقتطفات من أقوال الصحف الأجنبية**، العدد ٥٦٠ بتاريخ ١٩٧٣/٩/١٠.

(٣٣) وزارة الإعلام الكويتية، **مقتطفات من أقوال الصحف الأجنبية**، العدد (٦٧٧) بتاريخ ١٩٧٦/٢/١٠.

(٣٤) د. حسن علي الإبراهيم، **الكويت ـ دراسة سياسية**، دار البيان، النهار للنشر، ١٩٧٢، ص ١٥٢.

(٣٥) لهذه الأرقام قارن:

ـ إبراهيم سعد الدين، **مشاكل التنمية الاقتصادية في دول الخليج**، (منسوخ على الآلة الكاتبة)، البرنامج الأول للتنمية الإدارية لقيادة ضباط الشرطة؛ كذلك إحصاءات البنك المركزي الكويتي.

ـ **النشرة السنوية للشرق الأوسط**، الكويت، ص ١٢٦.

ـ *Pertroleum Economist*, Sept. & *March* 1975

(٣٦) أنظر:

ـ **منهاج التجمع الوطني**، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤.

ـ برنامج العمل الوطني الديمقراطي الذي أعلنه نواب الشعب، (التقدميون الديمقراطيون)، كانون الثاني/يناير ١٩٧٠.

ـ **برنامج العمل الوطني لنواب الشعب**، كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤، أنظر أيضاً في هذا المجال: وثيقة تجمع الأحرار الديمقراطيين، وبرنامج **العمل السياسي الوطني لحركة العمل الديمقراطي في الكويت** والبيان الانتخابي لكل من الشباب الوطني الدستوري والتجمع الشعبي.

(٣٧) راجع النص الحرفي لكتاب الاستقالة في: **الطليعة**، العدد ١٦٠، ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٥.

(٣٨) أنظر محاضرة سليمان خالد المطوع: «التجربة الديمقراطية وانعكاساتها على الحياة العامة»، **الوطن**، ١٩٧٦/٤/٢٠.

# محمّد غانم الرّميحي

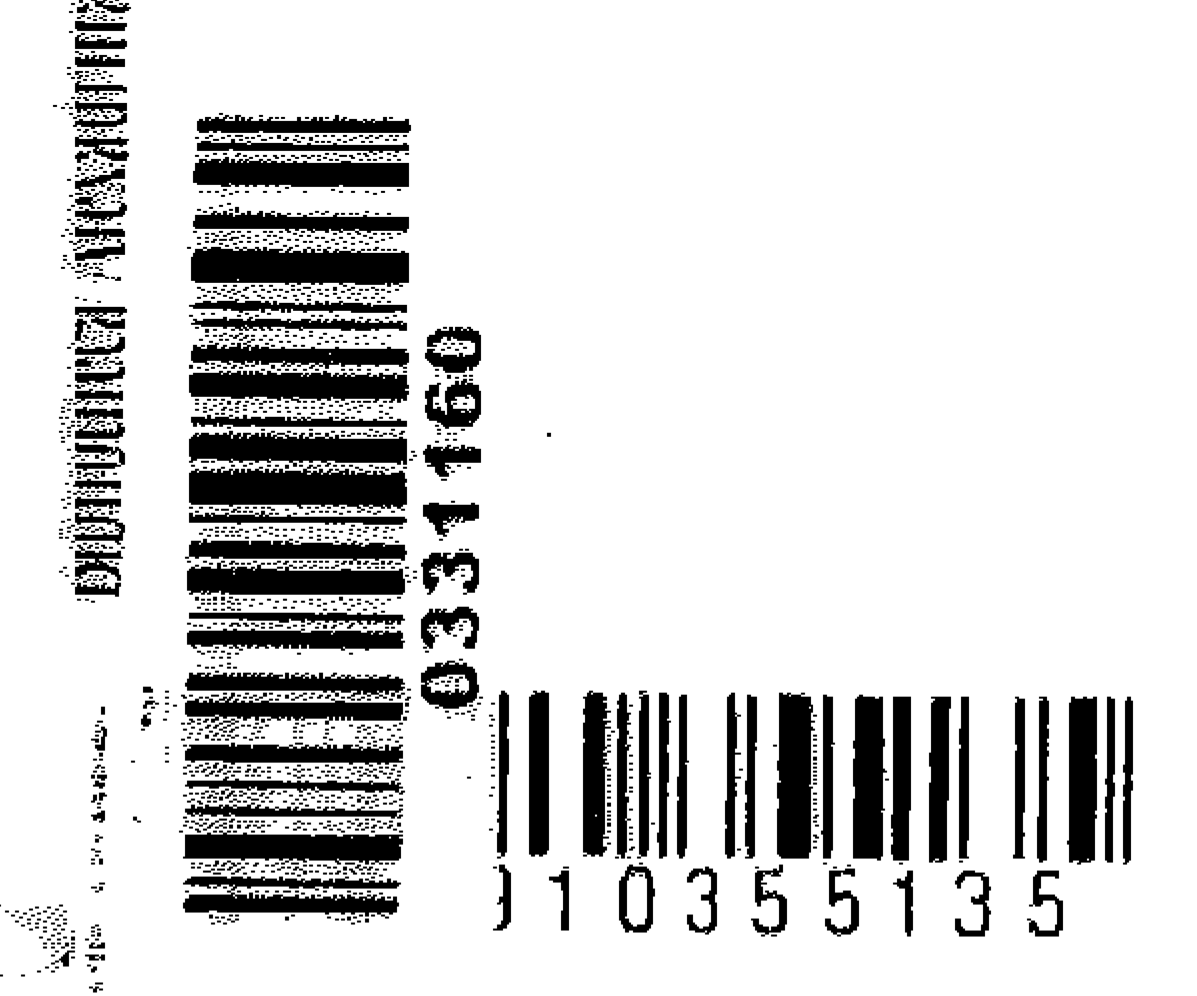
منذ تخرُّجه من جامعة درهام البريطانية برتبة دكتور في العلوم الاجتماعية، (١٩٧٣)، التحق أ.د. محمّد غانم الرميحي، مواليد ١٩٤٢، بجامعة الكويت حيث تدرج في سلكها التعليمي من مُدَرِّس إلى أستاذ، مُتقلِّداً في ما بين ذلك جملةً من المناصب الأكاديمية، إلى أن أُسندت إليه في العام ١٩٨٢ رئاسة تحرير مجلة العربي ـ المهمة التي ما يزال يضطلع بها.

ألّف أ. د. الرميحي وشارك في تأليف وتحرير العديد من الكتب والدراسات والأبحاث التي تدور في معظمها حول قضايا التغيير الاجتماعي والسياسي والثقافي في دول الخليج العربي. وتعتبر مؤلفات أ. د. الرميحي ـ التي خوّلته الحصول على العديد من الجوائز التقديرية ـ تعتبر من المراجع الأساسية التي لا غَناء عنها في موضوعها.

مساهمةً في خدمة هذه المجهودات العلمية وفي توفيرها لجمهور المهتمين، بعد خروج طبعاتها السابقة من التداول لنفادها، تستأنف دار الجديد، إلى هذا الكتاب، نشر الكتب التالية عناوينها من مؤلفات أ. د. محمّد غانم الرميحي:

- البترول والتغيّر الاجتماعي.
- البحرين ـ مشكلات التغيير السياسي والاجتماعي.
- معوقات التنمية الاجتماعية والاقتصادية في مجتمعات الخليج العربي المعاصرة.
- النفط والعلاقات الدولية ـ وجهة نظر عربية.
- الخليج ليس نفطاً ـ دراسة في إشكالية التنمية والوحدة.





ISBN: 2-910355-23-3